الأمم المتحدة

A/71/558

الجمعية العامة

Distr.: General
20 October 2016
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون
البند ١٣٢ من جدول الأعمال
التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة
وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

موجز مقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المالية السنوية ٢٠١٥

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة، عملا بالقرار ٤٧/٢١١، موجزا مقتضبا للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن مراجعته لحسابات السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

181116 171116 16-18275 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

كتابا الإحالة

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس مجلس مراجعي الحسابات

أتشرف بأن أحيل إليكم موجزا مقتضبا للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المالية السنوية ٢٠١٥.

(توقيع) موسى جمعة أسد
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
في جمهورية تترانيا المتحدة
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس مراجعي الحسابات

أتشرف بأن أحيل إليكم موجزا مقتضبا للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في التقارير التي أعدها مجلس مراجعي الحسابات للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين.

(توقيع) موسى جمعة أسد
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في
جمهورية تترانيا المتحدة
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

المحتويات

الصفحة

أولا – النطاق والولاية ٦

ثانيا – مسائل عامة تتعلق بالأمم المتحدة ٧

ألف – آراء مراجعي الحسابات ٧

باء – الأداء المالي ٨

جيم – الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين ١٦

دال – تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتحقيق الفوائد المتوخاة منها ٢٠

هاء – إدارة العمليات المنتشرة في أماكن مختلفة من العالم وإدارة المخاطر ٢٢

واو – الشركاء المنفذون ٢٦

زاي – حالات الغش وتدابير التوعية بها ومنع وقوعها ٢٨

حاء – إدارة الخدمات المؤسسية الرئيسية بطريقة فعالة من حيث التكلفة ٣٣

طاء – التحول في أساليب العمل ٤٥

ثالثا – حالة تنفيذ التوصيات السابقة ٤٧

رابعا – شكر وتقدير ٤٨

المرفقات

الأول – المنظمات ٤٩

الثاني – شرح الأنواع المختلفة لآراء مراجعي الحسابات ٥٠

الثالث – حالة تنفيذ التوصيات المتبقية السابقة ٥١

موجز مقتضب للنتائج والاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المالية السنوية ٢٠١٥

موجز

دعت الجمعية العامة مجلس مراجعي الحسابات، في قرارها ٢١١/٤٧، إلى إعداد تقرير موحد عن أوجه القصور الرئيسية التي تعتري إدارة البرامج والشؤون المالية وعن حالات إساءة استخدام الموارد أو الغش في استخدامها، وكذا عن التدابير التي اتخذتها الكيانات المعنية في هذا الصدد. والنتائج والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير المواضيع المشتركة والمشاكل الرئيسية الواردة في التقارير التي قدمها المجلس إلى الجمعية العامة بشأن ٢٠ كيانا، بما في ذلك عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (انظر المرفق الأول). ولا يرد في هذا التقرير موجز لمضمون تقارير المجلس المقدمة إلى مجلس الأمن وهيئات الإدارة الأخرى.

ويوجز هذا التقرير المشاكل الرئيسية، بما في ذلك ما يتعلق منها بأمور الإنجاز، التي وردت في تقارير منفصلة مقدمة إلى الجمعية العامة بشأن كيانات الأمم المتحدة. ومعظم الأمور الواردة في هذا التقرير ذات طابع شامل وتتصل بمواضيع محددة سلفا للمراجعة استنادا إلى عناصر المخاطرة في عملية مراجعة الحسابات وإلى طلبات خاصة صادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

أولا - النطاق والولاية

١ - يتضمن هذا التقرير النتائج والاستنتاجات التي وردت في التقارير التي رفعها المجلس في عام ٢٠١٥ إلى الجمعية العامة بشأن ٢٠ كيانا، من ضمنها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام[(١)] والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (انظر المرفق الأول). وقد شددت الجمعية العامة في قراريها ٢٣٨/٧٠ ألف و ٢٤٨/٧٠ ألف على أن مجلس مراجعي الحسابات ينبغي له أن يقدم عن صندوق المعاشات تقريرا منفصلا إلى الجمعية العامة، على غرار المعمول به بالنسبة إلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى، على أن تستمر ممارسة إرفاق نسخة من ذلك التقرير بتقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ويشمل هذا التقرير أيضا الاستنتاجات ذات الصلة من أربعة تقارير مستقلة أُعدت في الفترة نفسها[(٢)].

٢ - إن مجلس مراجعي الحسابات مستمر في تقديم المعلومات عن المشترك من الأمور بين الكيانات، بناء على الطلب الذي أعرب عنه رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، والذي كُرر ثانية في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٥، وباعتبار أنه من المفهوم أن اللجنة لا تزال تجد فائدة في هذه المعلومات (انظر A/70/380).

٣ - ولذلك واصل المجلس الإبلاغ عن المسائل المواضيعية والاتجاهات الرئيسية والمسائل المشتركة بين الكيانات في التقارير التي يعدها عن الكيانات كل على حدة، وأدرج في هذا التقرير الموجز تعليقات على الأمور التالية: الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين (الفرع ثانيا - جيم)، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتحقيق الفوائد المتوخاة منها (الفرع ثانيا - دال)، وإدارة العمليات المنتشرة في أماكن مختلفة من العالم وإدارة المخاطر (الفرع ثانيا - هاء)، والشركاء المنفذون (الفرع ثانيا - واو)، وحالات الغش وتدابير التوعية بها ومنع وقوعها (الفرع ثانيا - زاي)، وإدارة الخدمات المؤسسية الرئيسية بطريقة فعالة من حيث التكلفة (الفرع ثانيا - حاء)، والتحول في أساليب العمل (الفرع ثانيا - طاء).

---

(١) سعيا إلى دعم الجمعية العامة أكثر في الدور الذي تقوم به لكفالة حسن الإدارة، يدرج مجلس مراجعي الحسابات في هذا التقرير عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بغية إعطاء صورة أشمل عن أوجه القصور الرئيسية التي تضمنتها تقارير المجلس. وتنتهي الدورة المالية السنوية لبعثات حفظ السلام في ٣٠ حزيران/يونيه؛ ولذلك، فإن الأرقام المتعلقة بتلك العمليات تعني ما كانت عليه حتى ذاك التاريخ، ما لم يذكر خلاف ذلك.

(٢) التقارير السنوية للمجلس عن نظام أوموجا، والمخطط العام لتجديد مباني المقر، والخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، والتقدم المحرز في تسيير شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة.

ثانياً – مسائل عامة تتعلق بالأمم المتحدة

ألف – آراء مراجعي الحسابات

٤ – لقد قام مجلس مراجعي الحسابات بمراجعة البيانات المالية لـ ٢٠ مؤسسة، بما في ذلك عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (انظر المرفق الأول)، وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٤ (د-١) المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦.

٥ – وحصلت الكيانات الـ ٢٠ جميعها على آراء غير مشفوعة بتحفظات. ومن بين هذه المؤسسات، حظيت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا للسنة الثانية برأي غير مشفوع بتحفظ، مع تنبيهات خاصة لتوجيه الانتباه إلى أن المحكمة لم تعد قابلة للاستمرار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد انتهت المحكمة من آخر قضية ضمن الولاية المنوطة بها، وأخذت تركز على التخلص من أصولها، ومن ثم دمج الأنشطة المتبقية في الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وهي عملية من المقرر أن تنتهي بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٦ – وأصدر المجلس تقارير وجيزة تتضمن آراءه، إلى جانب تقارير مطولة تتضمن النتائج والاستنتاجات التفصيلية التي أسفرت عنها كل مراجعة للحسابات (يتضمن المرفق الثاني وصفا لأنواع الآراء الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات).

٧ – وقُدمت خلال مراجعة الحسابات للسنة الحالية البيانات المالية لما عدده ١١ كيانا[٣] في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦ (شهرين بعد الموعد المقرر) بسبب الصعوبات المرتبطة بتنفيذ النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد (أوموجا) في الأمم المتحدة. ونتيجة للتأخر في تقديم البيانات المالية، أصدر المجلس آراءه بشأن البيانات المالية ذات الصلة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٨ – وظل عدد متزايد من كيانات الأمم المتحدة يعمل على تحسين عمليات الإعداد لإغلاق البيانات المالية وعرضها منذ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الأمر الذي يدل على التزام كيانات الأمم المتحدة بأن تفي كل بمسؤولياته عن الإبلاغ عن استخدام

(٣) الأمم المتحدة (المجلد الأول)، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وموئل الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وجامعة الأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

الموارد المالية وفقا لإطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. غير أنه كانت هناك تأخيرات كبيرة في إعداد البيانات المالية الصحيحة ماديا لعمليات الأمم المتحدة على النحو المبلغ عنه في المجلد الأول وكذا بالنسبة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. ويتعين على الأمانة العامة أن تنفذ عملية محسنة ومنضبطة لإعداد البيانات المالية في عام ٢٠١٦. ولا يزال هناك مجال لمواصلة ترسيخ المعايير المحاسبية الدولية ولاستفادة كيانات الأمانة العامة بشكل أفضل من نظام أوموجا لدعم عملية إعداد الحسابات.

باء - الأداء المالي

الناتج

٩ - من ضمن الكيانات الـ ١٩ الخاضعة للمراجعة[٤]، اختتمت ١٠ كيانات (المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والأمم المتحدة (المجلد الأول)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع)، السنة المالية بفائض، بينما سجلت تسعة كيانات عجزا (الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومركز التجارة الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وموئل الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجامعة الأمم المتحدة). ومن هذه الكيانات التسعة، سجلت ستة كيانات[٥] عجزا بعد أن كانت قد سجلت فائضا في السنة المالية السابقة لعوامل عدة منها انخفاض الاشتراكات وارتفاع الالتزامات المتعلقة بنهاية الخدمة نتيجة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتسجيل جزء كبير من الإيرادات في السنة الأولى من فترة السنتين، واستخدام أرصدة كبيرة من الأموال في عام ٢٠١٥ كانت قد سُجلت في عام ٢٠١٤. ومن الكيانات العشرة التي أقفلت السنة المالية بفائض، سجلت خمسة كيانات (المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة،

(٤) ليس منها الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لأنه يتبع المعيار ٢٦ من معايير المعايير الدولية للمحاسبة فيما يتعلق بإطار تقديم التقارير والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المعاملات المحاسبية.

(٥) الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وموئل الأمم المتحدة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومركز التجارة الدولية.

وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والأمم المتحدة (المجلد الأول)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) فائضا بعد أن كانت قد سجلت عجزاً في عام ٢٠١٤. ويُعزى هذا الفائض إلى عدة عوامل منها إقفال عمليات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وتأخر استلام الإيرادات اللازمة لعمليات الطوارئ التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق والجمهورية العربية السورية.

١٠ - ويبيّن الجدول ١ أدناه مقارنة لصافي الأصول في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. ولاحظ المجلس أن صافي الأصول لدى أربعة كيانات[٦] زاد عما كان عليه في السنة السابقة. فعلى سبيل المثال، زاد صافي الأصول لدى اليونيسيف نتيجة حدوث زيادة في الاحتياطيات، ويعزى ذلك أساسا إلى المكاسب الاكتوارية، بينما كان التحسن الحاصل في معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث نتيجة لانخفاض الفائض الذي قابلته وفورات اكتوارية في تقييم الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين. ومن الكيانات الأحد عشر التي ظهر لديها تراجع في الاحتياطيات في عام ٢٠١٤، أبلغت ثمانية كيانات (المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والأمم المتحدة (المجلد الأول)) عن زيادة في صافي الأصول في السنة قيد الاستعراض. وتعزى هذه الزيادة إلى النقصان في الخصوم، والمبالغ المرتفعة من التبرعات الواردة في نهاية السنة لمواجهة الطوارئ، والتأثير الحاصل من زيادة الفائض، والوفورات الاكتوارية الهامة في تقييم الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين.

١١ - ومع ذلك، سجلت سبعة كيانات انخفاضاً في صافي الأصول، ثلاثة منها[٧] (عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وجامعة الأمم المتحدة، ومركز التجارة الدولية) لسنوات متعاقبة. وإذا لم تتخذ التدابير الملائمة، فإن الاتجاه قد يضعف الاحتياطيات المالية، الأمر الذي يمكن أن يكون له أثر سلبي على الصحة المالية العامة للكيانات وقدرتها على الوفاء بجزء من التزاماتها. ويُعزى انخفاض صافي الأصول المسجل في عام ٢٠١٥ أساسا إلى عدة عوامل منها الزيادة في مجموع الخصوم، وانخفاض التبرعات، وتسويات السنوات السابقة.

(٦) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونيسيف، واليونيتار.

(٧) الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وموئل الأمم المتحدة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وجامعة الأمم المتحدة، ومركز التجارة الدولية.

الجدول ١

صافي الأصول الموجودة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الكيان	صافي الأصول		الفرق: زيادة/(نقصان)		أسباب الفرق
	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥	كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (بعد إعادة الحساب)	النسبة المئوية	زيادة/انخفاض	
الأمم المتحدة (المجلد الأول)	٢ ٤٩٨ ٨٠٤	١ ٦٨٣ ٦٥٧	٤٨,٤٢	زيادة	تأثير زيادة الفائض والوفورات الاكتوارية الهامة في تقييم الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	٩٣٣ ٠٢٦	٩٥٤ ٥٠٧	(٢,٢٥)	انخفاض	الزيادة في مجموع الخصوم أكبر من الزيادة في مجموع الأصول
مركز التجارة الدولية	(٤١٤)	١٦ ٥٧٤	(١٠٢,٥٠)	انخفاض	العجز في السنة ناشئ من انخفاض في التبرعات المقدمة بينما النفقات ظلت ثابتة
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	١٠٧ ٠٩١	١٠٩ ٨٧٠	(٢,٥٣)	انخفاض	العجز البالغ ٨,٣ ملايين دولار يُعزى أساسا إلى استخدام الأرصدة النقدية غير الأساسية المرحلة من السنوات السابقة، إضافة إلى صرف الأموال المخصصة لأغراض محددة ومبلغها ١,٣ مليون دولار، وتشمل الأمن وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعلم واقتطاعات أخرى من المرتبات أُخذت من المرتبات ولم تُدفع أبدا
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٤ ٢٧٠ ١٣٦	٤ ٢٢٤ ٢٦٠	١,٠٩	زيادة	تُعزى الزيادة في صافي الأصول أساسا إلى انخفاض في الخصوم وزيادة في الفائض المتراكم (الاحتياطي)
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	١ ٣٠٥ ٩٤٣	١ ١٣٦ ٥٦٨	١٤,٩٠	زيادة	النفقات التراكمية التي أبلغت عنها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية انخفضت بمبلغ ٣٠,٨ مليون دولار، وفائض السنة الحالية
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٧٩٤ ٣٧٢	٧٢٧ ٤٣٠	٩,٢٠	زيادة	يُعزى التحسن أساسا إلى الزيادة في التبرعات المستحقة القبض وحدوث انخفاض في الخصوم بسبب النقصان في الأموال التي يمسكها صندوق الأمم المتحدة للسكان باسم منظمات الأمم المتحدة الأخرى؛ وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزيادة في معدل الخصم للالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من ٤,٠ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٥ وحدوث انخفاض في معدلات اتجاه تكاليف الرعاية الصحية للتأمينات الطبية خارج الولايات المتحدة من ٥,٠ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٤,٠ في المائة في عام ٢٠١٥ أمران ساهما في حدوث التحسن
موئل الأمم المتحدة	٣١٠ ٣٥٩	٣٢٣ ٢٢٧	(٣,٩٨)	انخفاض	تسويات السنوات السابقة بمبلغ ١٣,٣ مليون دولار

الكيان	صافي الأصول		الفرق: زيادة/ (نقصان)		أسباب الفرق
	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥	كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤ (بعد إعادة الحساب)	النسبة المئوية	زيادة/انخفاض	
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	٤ ٦٣١ ٠٢٦	٤ ٤٦٨ ٤٣٥	٣,٦٤	زيادة	زيادة في صافي الأصول بسبب الزيادة في الاحتياطيات، ويعزى ذلك أساسا إلى المكاسب الاكتوارية
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)	٢١ ٠٩٧	١٦ ٠١٢	٣١,٧٦	زيادة	تأثير نقصان الفائض وما قابله من وفورات اكتوارية في تقييم الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	١ ٤٥٦ ١٤٨	١ ١١٦ ٦٢٤	٣٠,٤١	زيادة	مبالغ هامة من التبرعات وردت في نهاية السنة لمواجهة حالات الطوارئ في العراق والجمهورية العربية السورية
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٤٥٣ ٠٠٥	٤٣٣ ٧٢٦	٤,٤٤	زيادة	أثر التسوية إلى إجمالي الالتزامات المتعلقة بالموظفين
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٩٩ ١٩١	٨٣ ٠٣١	١٩,٤٦	زيادة	الفائض في السنة
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)	١٩٦ ١٠٣	٣٢٨ ٦٧٧	(٤٠,٣٤)	انخفاض	يرجع الانخفاض إلى زيادة الالتزامات المتعلقة بإنهاء خدمة الموظفين (التزامات نهاية الخدمة) المسجلة في البيانات المالية نتيجة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢
جامعة الأمم المتحدة	٤٤٧ ٦٢٩	٤٥٢ ٧٢٣	(١,١٣)	انخفاض	النقصان في صافي الأصول حدث بسبب النقصان في الأصول، ولا سيما الاستثمارات
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٣٥٨ ٥١٢	٣٤٥ ٦٤٧	٣,٧٢	زيادة	زيادة الأصول وانخفاض الخصوم
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	٧ ٩٨٩	(٢٤ ٧١٢)	١٣٢,٣٣	زيادة	زيادة الفائض المتراكم
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	٢٩ ١٠٨	٦ ٢٨٧	٣٦٢,٩٩	زيادة	لم تُبين الأسباب
الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين	٥ ٣٤٠	٣١ ٢٢٦	(٨٢,٩٠)	انخفاض	لم تُبين الأسباب

المصدر: البيانات المالية لمنظمات الأمم المتحدة عن عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

النِّسب

١٢ - يتيح تحليلُ النسب تقييما للاستدامة المالية والسيولة في جميع كيانات الأمم المتحدة (الجدول ٢). وبصفة عامة، تعتبر نسبة ١:١ مؤشرا صحيا على الاستدامة المالية.

١٣ - فقد أثبتت جميع الكيانات التسعة عشرة[٨] ملاءتها المالية، بحيث إنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها الطويلة الأجل. بيد أن مكتب خدمات المشاريع وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لديها نسب سيولة تقل عن ١:١، وهو ما يمثل شيئا من الضعف في الاستدامة المالية. ويلاحظ المجلس أن نسبة السيولة الجارية (٠,٨٥) ونسبة السيولة السريعة (٠,٨٤) ونسبة النقدية (٠,٨٢) في مكتب خدمات المشاريع كانت جميعها أقل من ١. وعلى الرغم من أن هذا يشير عادة إلى ضعف مالي، فإن الاتجاه يعكس استمرار سياسة الاستثمارات الطويلة الأجل التي يمكن تحويلها إلى أصول سائلة في أي وقت. ولا تظهر هذه الاستثمارات في حساب النسب، ولكنها توفر السيولة الكافية لتلبية الاحتياجات التشغيلية إذا لزم الأمر.

١٤ - ويبدو في الكيانات التالية أن جميع النسب قد زادت عما كانت عليه في الفترة السابقة: صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية شؤون اللاجئين، وجامعة الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والأمم المتحدة (المجلد الأول)، وموئل الأمم المتحدة، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت معظم النسب في وكالة الأونروا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ومركز التجارة الدولية، مقارنة بعام ٢٠١٤. وحدث الانخفاض العام الطفيف، مقارنة بعام ٢٠١٤، نتيجة للزيادة في مخصصات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والشرط الذي تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية، المتمثل في تحديد قيمة الالتزامات المترتبة على الاستحقاقات على أساس عوامل خارجية مثل معدلات التضخم والخصم المستخدمة في التقييم الاكتواري. ورغم الانخفاض، لا تزال النسب في هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق المشاريع الإنتاجية مرتفعة نسبيا.

(٨) لم يدرج الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة في التحليل لاختلاف عملياته.

الجدول ٢

تحليل النسب في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

الكيان	نسبة مجموع الأصول إلى مجموع الخصوم[أ]		نسبة السيولة الجارية[ب] نسبة الأصول الجارية إلى الخصوم الجارية		نسبة السيولة السريعة[ج] (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل + الحسابات المستحقة القبض) إلى الخصوم الجارية		نسبة النقدية[د] (النقدية + الاستثمارات القصيرة الأجل) إلى الخصوم الجارية	
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤
الأمم المتحدة (المجلد الأول)	١,٤٨	١,٢٩	٢,٨٩	٢,٧٢	٢,٥٧	٢,٣٥	١,٧٧	١,٥٠
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	١,٢١	١,٢٥	١,٠٩	٠,٩٧	٠,٩٦	٠,٨٠	٠,٥٦	٠,٥١
مركز التجارة الدولية	٠,٩٩	١,١٤	٢,٧٦	٢,٨٤	٢,٦٦	٢,٧٦	١,٢٩	١,٢٦
صندوق المشاريع الإنتاجية	١٠,٢٥	٧,٦٢	١٧,٩٩	٢٢,٥٠	١٨,١٩	٢٢,٠٤	١٥,٦١	١٧,٣٥
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢,٩٩	٢,٨٢	٣,٥٩	٣,٦٥	٣,٤١	٣,٣٧	٣,١٨	٣,١٣
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	٤,٩٣	٣,٧٩	٤,٨٠	٣,٩٠	٣,٤٦	٢,٧٨	٢,١٣	١,٦١
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٢,٨٨	٢,٣٠	٤,٤٧	٢,٥٠	٣,٧٩	٢,١٠	٢,٥٩	١,٧٠
موئل الأمم المتحدة	٤,٣٥	٣,٨٩	٥,٥٨	٤,٧٢	٤,٩٠	٣,٤٠	٢,٢٦	١,٠٣
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٢,١١	٢,٠٤	٢,٨٠	٢,٧٩	٢,٠٤	٢,٠١	١,٤٠	١,٣٣
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	٣,٠٢	٢,١٤	١٢,٨٣	٤,٩٣	١١,٦٨	٤,٧٠	٧,٥٦	٢,٩٥
مفوضية شؤون اللاجئين	٢,٦٩	٢,٢٦	٨,٦١	٦,٨٧	٧,٥٤	٥,٦٥	٤,٥٧	٣,١٣
المكتب المعني بالمخدرات والجريمة	٢,٤٦	٢,٣٠	٣,٠٤	٣,١٠	٢,٩٥	١,٩٦	١,٧٢	١,٦٢
مكتب خدمات المشاريع	١,٠٧	١,٠٧	٠,٨٥	٠,٦٣	٠,٨٤	٠,٦٢	٠,٨٢	٠,٥٦
وكالة الأونروا	١,٢٤	١,٤٨	٢,٦٣	٣,١٠	١,٧٤	٢,٠٩	١,٥٦	١,٨٣
جامعة الأمم المتحدة	٧,٤٣	٦,٦٣	٨,٨٣	٧,٤٧	٨,٧٥	٧,٤٣	٧,٣٥	٧,١٦
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٤,٩٥	٥,٢٣	٨,٨٣	١٢,٥٥	٧,٥٠	١٠,٣	٧,١٠	٩,٨٧
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	١,١٢	٠,٦٩	٥,١٦	٢,٣٤	٥,٠٥	٢,١٦	٢,٣٥	١,٤٥
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	١,٣٦	١,٠٧	٧,١١	٥,٣٠	٧,٠٦	٥,٢٠	٤,٢٧	٣,٣٠
الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين	١,٠٨	٢,٦٣	٠,٨٥	٣,٩٦	٠,٨١	٣,٩٢	٠,٧٩	٣,٥٤

المصدر: تحليل المجلس للبيانات المالية.

ملاحظة: قُربت النسب إلى أقرب كسر عشري من رقمين.

(أ) ارتفاع النسبة مؤشرٌ جيد على الملاءة المالية.

(ب) تشير النسبة المرتفعة إلى قدرة الكيان على تسديد خصومه القصيرة الأجل.

(ج) نسبة السيولة السريعة أكثر تحفظا من نسبة السيولة الجارية لأنها لا تشمل المخزون والأصول الجارية الأخرى التي يصعب تحويلها إلى نقدية. ويدل ارتفاع النسبة على الحالة الراهنة أكثر سيولة.

(د) نسبة النقدية مؤشر على نسبة السيولة في الكيان من خلال قياس حجم النقدية ومكافئات النقدية والأموال المستثمرة المتوافرة ضمن الأصول الجارية لتغطية الخصوم الجارية.

١٥ - وتعزى حركة النسب وحالة الأصول ونتائج عمليات الكيانات، فائضا كانت أو عجزا، في جزء منها إلى الاحتياطيات التي تحتفظ بها الكيانات. وأبرزت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها السابق، أنها ما زالت تلاحظ أنه لا توجد أي مبادئ توجيهية صريحة بشأن المعايير المناسبة لمستوى الاحتياطيات المستصوبة على صعيد كيانات الأمم المتحدة. وذكرت اللجنة أنها وإن كانت تسلم بضرورة اتباع نهج متحفظ فيما يتعلق بمستويات الاحتياطي المحتفظ بها، لا سيما بالنسبة للكيانات التي تموَّل أساسا من التبرعات أو الالتزامات المتعددة السنوات، فهي على ثقة بأنه سيتم الحرص على التعجيل بإنفاق الأموال لكفالة استخدامها للغرض المتوخى منها.

١٦ - وأجرى مجلس مراجعي الحسابات استعراضا عاما للأسس التي تستند إليها الكيانات في قراراتها المتعلقة بالاحتياطيات المحتفظ بها والممارسات المعمول بها على نطاق الكيانات في إدارة الاحتياطيات، وتأكد لدى المجلس أن الحالة المبينة في تقرير اللجنة لم تتغير. ولوحظ أن ثمة أسسا يُستند إليها في القرارات والممارسات المتعلقة بالاحتياطيات، على النحو المبين أدناه.

١٧ - فصندوق الأمم المتحدة للسكان حدد مستوى الاحتياطي التشغيلي لديه في ٢٠ في المائة من إيرادات المساهمات في الموارد غير المخصصة لكل سنة من خطة عمل الصندوق وفقا لنظامه المالي وقواعده المالية ومجلسه التنفيذي. والهدفُ من الاحتياطي التشغيلي هو توفير تغطية للعجز المؤقت في الأموال وكفالة استمرار تنفيذ البرامج في حالة وجود تقلبات نحو الانخفاض أو حالات نقص في الموارد، أو في حالة تفاوت التدفقات النقدية، أو حدوث زيادات غير متوقعة في التكاليف الفعلية، أو غير ذلك من حالات الطوارئ. ففي السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وبالنظر إلى تحقيق إيرادات صافية من المساهمات قدرها ٣٩٢,٠ مليون دولار، بلغ الاحتياطي التشغيلي ٧٨,٤ مليون دولار. ويقوم الصندوق أيضا بتشغيل احتياطي للإيواء الميداني الذي أنشأه مجلس إدارة الصندوق في عام ١٩٩١. وقد حُدد الاحتياطي في ٥,٠ ملايين دولار لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣. وبإمكان المديرة التنفيذية أن تقوم بسحب مبالغ من الاحتياطي لغرض تمويل حصة صندوق الأمم المتحدة للسكان في تكاليف تشييد الأماكن المشتركة، برعاية الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات. وبلغت نفقات الإيواء الميداني المتكبدة في عام ٢٠١٥ ما قدره ٠,٤ مليون دولار. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، حُوِّل مبلغ ٠,٤ مليون دولار من الموارد غير المنفقة لتجديد موارد الاحتياطي المخصص للإيواء الميداني.

١٨ - وأنشأ مجلس الإدارة (المجلس التنفيذي حاليا) الاحتياطي التشغيلي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام ١٩٧٩ لضمان الحفاظ على سيولة كافية للصندوق عند مستوى ٢٠ في المائة من التزامات المشاريع. وبلغت التزامات المشاريع في نهاية عام ٢٠١٥ ما قدره ٦١,٩٦ مليون دولار، ومن ثم فالاحتياطي التشغيلي المحتفظ به هو ١٢,٣٩ ميلون دولار، أي ٢٠ في المائة من تلك الالتزامات. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الإدارة احتياطيا قدره مليونا دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية لتغطية تكاليف الموظفين إذا طرأ تغير في حالة الموارد.

١٩ - ويحتفظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باحتياطيات السيولة اللازمة للوفاء بشرط الحد الأدنى من السيولة لثلاثة أشهر في إطار الموارد العادية في عام ٢٠١٥، حيث احتفظ باحتياطيات سيولة تكفي ٣,٦ أشهر من متوسط النفقات، في إطار العتبة الدنيا للسيولة التي يشترطها المجلس التنفيذي.

٢٠ - ويحتفظ مكتب خدمات المشاريع باحتياطيات تشغيلية تعادل أربعة أشهر من متوسط النفقات الإدارية للسنوات الثلاث الماضية من تشغيل المكتب، استنادا إلى قرار مجلسه التنفيذي. وفي ما يخص الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بلغت احتياجات الاحتياطي التشغيلي ٢٠,١ مليون دولار. وبلغت الاحتياطيات التشغيلية الفعلية لمكتب خدمات المشاريع ما قيمته ١٠٢,٤ مليون دولار للفترة نفسها. وتتمثل الغاية الرئيسية من الاحتياطيات التشغيلية في التعويض عن أوجه العجز أو التقلبات أو النقص في الموارد التي تحدث بشكل مؤقت، وعن عدم انتظام التدفقات النقدية، وعن الزيادات غير المقررة في المصروفات والتكاليف أو أي طوارئ أخرى، وفي كفالة استمرارية تنفيذ المشاريع التي يضطلع بها المكتب.

٢١ - ويجوز لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، في حالة نشوء احتياجات جديدة لا يمكن تلبيتها بالكامل من الاحتياطي التشغيلي، أن يقر ميزانيات تكميلية في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين مع الإبلاغ عن هذه التعديلات إلى كل اجتماع لاحق للجنة الدائمة. ويستخدم الاحتياطي التشغيلي لتمويل المساعدات المقدمة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين التي لم يرصد لها اعتماد في البرامج والمشاريع التي وافقت عليها اللجنة التنفيذية. ويحتفظ بالاحتياطي في مستوى لا يقل عن ١٠ ملايين دولار عن طريق تجديد موارده من صندوق رأس المال المتداول والضمان. ويستخدم احتياطي الأنشطة الجديدة أو الإضافية المتصلة بالولاية لمدّ المفوضية بموارد الميزانية اللازمة لتمويل الأنشطة غير المدرجة في الميزانية والتي تتسق مع الأنشطة والاستراتيجيات الواردة في الميزانية البرنامجية السنوية المعتمدة ومع

ولاية المفوضية. ويتألف هذا الاحتياطي من مبلغ ٥٠ مليون دولار يخصص لكل فترة مالية للميزانية البرنامجية لفترة السنتين، أو يُحدد عند مستوى آخر على نحو ما تقرره اللجنة التنفيذية. وبالنسبة للفترة المالية ٢٠١٥، حددت اللجنة التنفيذية مستوى احتياطي الأنشطة الجديدة أو الإضافية المتصلة بالولاية بمبلغ ٢٠ مليون دولار. وأبلغت الإدارة المجلس بأنه، في عام ٢٠١٥، تم الإبقاء على صندوق رأس المال المتداول وتمويله بمبلغ ٥٠ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أقرت اللجنة التنفيذية زيادة في الحد الأقصى لصندوق رأس المال المتداول حتى مستوى ١٠٠ مليون دولار؛ حيث يبلغ التمويل حاليا ٧٥ مليون دولار.

٢٢ - ويدرك المجلس أن معظم القرارات والممارسات تستند إلى الولاية المنوطة بالكيانات وطبيعة عملياتها، إلا أنه سيواصل استعراض الاحتياطيات للتأكد من استخدامها على وجه السرعة وتحقيقها الأغراض المتوخاة منها.

جيم - الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين

٢٣ - كشفت الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بالكامل عن الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين في البيانات المالية. ويرد تحليل المجلس للتقييم الاكتواري للالتزامات المستحقة في نهاية الخدمة وما بعد التوظيف التي تشمل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والإجازات غير المستخدمة/غير المستفاد منها، بالنسبة إلى ٢٠ كيانا على النحو الموجز في الجدول ٣ أدناه.

الجدول ٣

الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين في الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين[أ]			التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة			الإجازات غير المستخدمة/ غير المستفاد منها			
	٢٠١٥	٢٠١٤	الزيادة/ (النقصان) (النسبة المئوية)	٢٠١٥	٢٠١٤	الزيادة/ (النقصان) (النسبة المئوية)	٢٠١٥	٢٠١٤	الزيادة/ (النقصان) (النسبة المئوية)	لديها خطة تمويل
الأمم المتحدة (المجلد الأول)	٤ ١٨٠ ٣٢٥	٤ ٧٨٦ ١٧٦	(١٣)	٣ ٦٢٦ ٦١٦	٤ ١٧٨ ٦٧٣	(١٣)	١٨٨ ٢٥٦	٢٥٢ ٣٤٨	(٢٥)	لا
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	١ ٥٨٧ ٢٥٤	١ ٤٢٠ ٤٣١	١٢	١ ١٩٢ ٣٣٨	١ ٠٣٦ ٦٠٧	١٥	١٣٤ ٠٧٣	١٣٠ ٩٩٨	٢	لا

	الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين[أ]			التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة			الإجازات غير المستخدمة/ غير المستفاد منها			
	٢٠١٥	٢٠١٤	الزيادة/ (النقصان) (النسبة المئوية)	٢٠١٥	٢٠١٤	الزيادة/ (النقصان) (النسبة المئوية)	٢٠١٥	٢٠١٤	الزيادة/ (النقصان) (النسبة المئوية)	لديها خطة تمويل
مركز التجارة الدولية	٧٨ ٧٦٧	٩٠ ٢٧٢	(١٣)	٦٣ ٧١١	٧٩ ٨٤٥	(٢٠)	٨ ٨١٠	٤ ٦١٠	٩١	لا
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	٩ ٧٤٩	١٦ ٠٧٥	(٣٩)	٥ ٢٠٨	١٠ ٩٤٨	(٥٢)	١ ٩٦٣	١ ٨٦٦	٥	نعم
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	١ ٢٥٤ ٦١١	١ ٤١٣ ١٠٦	(١١)	٩٥٤ ١٢١	١ ١٤١ ٥١٠	(١٦)	٨٨ ٧٥٩	٨٦ ٨٠٨	٢	نعم
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	١٣٧ ٣٠٠	١٦٥ ٨٧٧	(١٧)	٩٢ ٣٢٩	١٢١ ١٨٦	(٢٤)	١٦ ١٤٢	٢٠ ٩١٧	(٢٣)	لا
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٣٠٢ ٦٦٣	٣٣٢ ٠٨٤	(٩)	٢٤٦ ٩٦٦	٢٨٢ ٠٢٢	(١٢)	٢٥ ٨١٥	٢٥ ٢٠٦	٢	نعم
موئل الأمم المتحدة	٣٨ ٥٣٣	٣٥ ٨٥٧	٧	٢٥ ٢٢٦	٢٤ ٧٥٠	٢	٥ ٢٩٧	٥ ٣٨٩	(٢)	لا
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	١ ١٣٦ ٢٤١	١ ٢٩٨ ٢٩٤	(١٢)	٩٢٨ ٤٤٠	١ ٠٨١ ٠٨٢	(١٤)	٩٣ ٨٣٥	٩٤ ٥٣٥	(١)	نعم
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	٨ ٥٧٤	١٠ ٥٦٤	(١٩)	٦ ٤٥٠	٧ ٨٣٨	(١٨)	١ ٠١٦	١ ٢٩٣	٢١	نعم
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٧٠١ ٩٠٥	٧١٠ ٥١٨	(١)	٥٤٦ ٤٨٥	٥٤٥ ٤٧٧	٠,٢	٦١ ٦٠١	٦٢ ٤٨٥	١	نعم
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	٧٠ ٣٥٨	٧٦ ٩٩٢	(٩)	٦٣ ١٣٨	٦٨ ٧١٧	(٨)	٣ ٩٥٨	٥ ١٧٥		نعم
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	١٠١ ٩٠٤	١١٩ ٠٦٥	(١٤)	٧٤ ٨٣١	٩٤ ٢٢١	(٢١)	٦ ٨٧٩	٨ ٢١٨	(١٦)	نعم[ب]
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٨٩ ٠٦٨	٨٧ ٠٦٩	٢	٥٤ ٤٣٢	٥٢ ٣٠٨	٤	١٧ ٨٠٦	١٦ ٤٤٢	٨	نعم
وكالة الأونروا	٦٩٧ ٤٣٧	٥٦٠ ٢٦٨	٢٤	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	٤٣ ٦١٧	٣٢ ٨٦٩	٣٣	لا
جامعة الأمم المتحدة	١٣ ٣١٢	١٨ ١٠٧	(٢٦)	٧ ٦٧١	١١ ٧٩٩	(٣٥)	٢٦٥٢	٢ ٨٦٦	(٧)	نعم
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٧٤ ٤٦١	٧٣ ١٦١	٢	٤٦ ٦٩١	٥٣ ٢٠٤	(١٢)	٨ ٨٤٣	٧ ١٥٨	٢٤	نعم
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	٣٧ ٧٢٠	٥٥ ٢٨١	(٣٢)	٣٣ ٧٤٨	٤١ ١٥٣	(١٨)	–	٣ ٨٣٥	(١٠٠)	لا
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	٤٥ ٤٥٦	٥٤ ٢٥٥	(١٦)	٣١ ٣٢٧	٣٦ ٦٨٤	(١٥)	٣ ٩١٩	٦ ٥٨٦	(٤٠)	لا

	الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين[أ]			التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة			الإجازات غير المستخدمة/ غير المستفاد منها			
	٢٠١٥	٢٠١٤	الزيادة/ (النقصان) (النسبة المئوية)	٢٠١٥	٢٠١٤	الزيادة/ (النقصان) (النسبة المئوية)	٢٠١٥	٢٠١٤	الزيادة/ (النقصان) (النسبة المئوية)	لديها خطة تمويل
الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين	١٤ ٥٣٥	١٢ ١٩٦	١٩	٩ ١٧٨	٧ ٧٩٨	١٨	١ ٨٤٤	١ ٨٧٠	(١)	لا
المجموع	١٠ ٥٨٠ ١٧٣	١١ ٣٣٥ ٦٤٨		٨ ٠٠٨ ٩٠٦	٨ ٨٧٥ ٨٢٢		٧١٥ ٠٩٣	٧٧١ ٤٧٤		

المصدر: البيانات المالية لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

(أ) يشمل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

(ب) للموظفين الممولين من موارد خارجة عن الميزانية فقط.

٢٤ - يبين التحليل أن المبلغ الإجمالي للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين انخفض بنسبة ٧ في المائة في عام ٢٠١٥، من ١١,٣٤ بليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ١٠,٥٨ بلايين دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ويُعزى النقصان عموما إلى التغير في معدلات التضخم ومعدلات الخصم المستخدمة في التقييمات الاكتوارية.

٢٥ - وفي السنة قيد الاستعراض، ظلت معدلات الخصم ومعدلات التضخم ومعدلات اتجاهات الرعاية الصحية تشكل أساس الافتراضات الاكتوارية الرئيسية لمعظم الكيانات في حسابات الخصوم المستحقة بعد انتهاء الخدمة. ولاحظ المجلس أن ١٤ كيانا[٩] لديها اتجاه تنازلي في التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المبلغ عنها في عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٤ بسبب الأثر الناجم عن تغيير الافتراضات الاكتوارية، وبخاصة معدلات الخصم ومعدلات التضخم وتكاليف الرعاية الصحية. ففي صندوق الأمم المتحدة للسكان، على سبيل المثال، كان الانخفاض في التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة نتيجة للتغييرات الحاصلة في الافتراضات المالية، من قبيل زيادة معدلات الخصم للالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من ٤,٠ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٤,٤ في عام ٢٠١٥، وخفض معدل الزيادة المتوقعة في تكاليف الرعاية الصحية في خطط التأمين الطبي خارج الولايات المتحدة

(٩) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وجامعة الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز التجارة الدولية، والأمم المتحدة (المجلد الأول)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

من ٥,٠ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٤,٠ في المائة في عام ٢٠١٥. وقدمت كيانات أخرى، مثل الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، أسبابا مماثلة. ولاحظ المجلس أيضا أن المبلغ الإجمالي المتعلق بالإجازات غير المستخدمة/غير المستفاد منها قد انخفض من ٧٧٠,٦١ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى مبلغ ٧١٤,٢٩ مليون دولار في عام ٢٠١٥ (انخفاض بنسبة ٧ في المائة). ويرى المجلس أن الاتجاهات المتناقصة لا تقلل من الحاجة إلى خطط ملائمة لتمويل الالتزامات لأنه يجري تحديث الافتراضات الاكتوارية استنادا إلى بيانات السوق، وعندما تكون الأسواق غير مواتية يكون هناك خطر في إمكانية أن تزيد الالتزامات وتتجاوز طاقة التحمل. وبمرور الوقت، ستبدأ هذه الالتزامات أيضا في استهلاك جزء متزايد من الموارد، وفي حالة قيام كيان بتقليص برامجه إلى حد كبير أو إغلاقها، سيكون من الصعب الوفاء بهذه الالتزامات من الموارد المتاحة.

٢٦ - وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس أن ستة كيانات[١٠] بدت لديها زيادات في الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين. وأوضحت الأونروا أن الاتجاه التصاعدي يعزى أساسا إلى تنقيح معدل الخصم من ٤,٧٥ في المائة إلى ٤,٣٢ في المائة لتعكس الانخفاض في أسعار الفائدة لسندات حكومة الولايات المتحدة وسندات الشركات الطويلة الأجل.

٢٧ - والمجلس على دراية بقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الذي أقرت فيه الجمعية العامة بعض التعديلات على شروط خدمة واستحقاقات جميع الموظفين العاملين في المنظمات المشاركة في النظام الموحد للأمم المتحدة، على النحو الذي أوصت به لجنة الخدمة المدنية الدولية. وفيما يلي بعض التغييرات التي تؤثر على حساب الالتزامات الأخرى الطويلة الأجل والالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة: رفع السن الإلزامية لإنهاء الخدمة؛ وتوحيد جدول المرتبات بإلغاء الفصل بين المعيل وغير المعيل، بحيث يستعاض عن معدل المعيل ببدلات تُدفع للموظفين الذين لديهم معالون معترف بهم وفقا للنظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة؛ واستحقاقات الإعادة إلى الوطن؛ ومعايير الاستحقاق المنقَّحة لتلقي منحة الإعادة إلى الوطن من سنة واحدة إلى خمس سنوات بالنسبة للموظفين المرتقبين (بينما يظل شرط مدة سنة واحدة ساريا على الموظفين الحاليين)، الأمر الذي ستكون له آثار في حسابات الالتزامات بالنسبة إلى من سيُوظفون في المستقبل.

(١٠) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وموئل الأمم المتحدة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

دال - تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتحقيق الفوائد المتوخاة منها

٢٨ - أجرى مجلس مراجعي الحسابات تقييما لحالة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ولاحظ تحسنا مُرضيا، حيث تتبع جميع الكيانات تقريبا سياسات محاسبية عالية الجودة تنسجم مع هذه المعايير، وصارت أغلب الكيانات تنتج حاليا بيانات مالية عالية الجودة، وتستخدم البيانات المنبثقة عن تطبيق المعايير المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات، وتتمكن من أن تثبت لأصحاب المصلحة الفوائد النوعية والكمية المترتبة عن اعتماد المعايير المحاسبية (انظر الجدول ٤). ورغم ما تحقق من إنجازات، فقد تبين أن بعض الكيانات تحتاج إلى تحسين الأداء في بعض المجالات المتعلقة مثلا بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على تقييم المخزونات وبتجاوز حالة عدم إنشاء آلية أو عملية لتسجيل جميع التكاليف ذات الصلة بالبرامجيات المطوَّرة داخليا لتيسير رسملة الأصول غير الملموسة. وتحتاج كيانات أخرى، مثل تلك التي تنفذ نظام أوموجا، إلى مواصلة تطوير العمليات لضمان قدرة المنظومة على تقديم الدعم الكامل لإنتاج البيانات المالية في الوقت المناسب بعملية مراجعة داعمة كافية. وفي منظمات مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفي عمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول، لا يزال هناك اعتماد كبير على جداول البيانات والسجلات غير الآلية لتجميع المعلومات المطلوبة، الأمر الذي يفرض ضغوطا كبيرة على الأفرقة المالية.

الجدول ٤

تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتحقيق الفوائد المتوخاة منها

الكيان	جودة السياسات المحاسبية	القدرة على إعداد بيانات مالية ذات جودة عالية في الوقت المناسب	وجود خطة لتحقيق الفوائد	استخدام المعلومات المنبثقة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لأغراض اتخاذ القرارات	مسائل أخرى/مواطن الضعف التي لوحظت
الأمم المتحدة (المجلد الأول)	مرضية	غير مرضية (بسبب الأثر المترتب عن تطبيق نظام أوموجا وتأخر ورود المعلومات الداعمة)	نعم	لا	لا
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	مرضية	مرضية	لا	نعم	لا
مركز التجارة الدولية	مرضية	غير مرضية (وسبب ذلك أساسا هو تنفيذ نظام أوموجا)	نعم، وإن كانت محدودة للغاية	لا	نعم، استخدام مكثف لجداول البيانات والسجلات غير الآلية (عملية غير آلية)
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	مرضية	مرضية	نعم	نعم	لا

الكيان	جودة السياسات المحاسبية	القدرة على إعداد بيانات مالية ذات جودة عالية في الوقت المناسب	وجود خطة لتحقيق الفوائد	استخدام المعلومات المنبثقة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لأغراض اتخاذ القرارات	مسائل أخرى/مواطن الضعف التي لوحظت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مرضية	مرضية	نعم	نعم	اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برسملة جميع أصول المشاريع في عام ٢٠١٥. وكانت رسملة هذه الأصول قد أُرجئت عندما اعتمد البرنامج الإنمائي المعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠١٢. وقد احتُسب في هذه الحالة ما مجموعه ٢ ٨٠٠ من الأصول بقيمة دفترية قدرها ٢٢,٦ مليون دولار في البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	مرضية	مرضية	لا[أ]	لا	لا
صندوق الأمم المتحدة للسكان	مرضية	مرضية	نعم	نعم	عدم إنشاء آلية أو عملية لتسجيل جميع التكاليف ذات الصلة بالبرامجيات المطوَّرة داخليا لتيسير رسملة الأصول غير الملموسة
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	مرضية	مرضية	لا[أ]	لا	لا
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	مرضية	مرضية	نعم	نعم	لا
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	مرضية	مرضية	لا	لا	الافتقار إلى موارد داخلية اللازمة لإعداد البيانات المالية
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	مرضية	مرضية	نعم	نعم	لا
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	مرضية	غير مرضية (بسبب الآثار المترتبة على تنفيذ نظام أوموجا والتأخر في استخراج البيانات الداعمة من البرامج)	لا[أ]	لا	رغم أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هو الآن في عامه الثاني، لكن تلك المعايير لم تدمج بالكامل بعدُ. فقد أبرزت متطلبات تنفيذ نظام جديد بعض أوجه الضعف الإجرائية، بالاقتران مع اتسام عملية الانتقال من النظم القديمة بالتعقيد. وهذا ما جعل عملية مراجعة الحسابات غير فعالة وعرضة للخطأ في مجالات مثل التبرعات والاستحقاقات التي ما زالت تجهز بطريقة غير آلية
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	مرضية	مرضية	نعم	نعم	لا
وكالة الأونروا	مرضية	مرضية	نعم	نعم	ثمة مجالات للتحسين مثل تقييم المخزونات والمشتقات المالية في نهاية السنة
جامعة الأمم المتحدة	مرضية	مرضية	نعم	نعم	لا

الكيان	جودة السياسات المحاسبية	القدرة على إعداد بيانات مالية ذات جودة عالية في الوقت المناسب	وجود خطة لتحقيق الفوائد	استخدام المعلومات المنبثقة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لأغراض اتخاذ القرارات	مسائل أخرى/مواطن الضعف التي لوحظت
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	مرضية	مرضية	نعم	نعم	لا
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	مرضية	غير مرضية (وسبب ذلك أساسا هو تنفيذ نظام أوموجا)	لا(أ)	نعم	لم يعد الكيان مؤسسة قائمة بعد إغلاق عملياته في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	مرضية	مرضية	لا(أ)	نعم	لا
الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين	مرضية	مرضية	لا(أ)	نعم	لا

المصدر: تقارير مجلس مراجعي الحسابات لعام ٢٠١٥.

المفتاح: مرضية: لم تلاحظ أوجه قصور كبيرة في بنود البيانات المالية ولا في شكل العرض.

غير مرضية: لوحظ وجود العديد من الأخطاء الجوهرية أو أوجه القصور وصححت بعد مراجعة الحسابات.

(أ) أبلغت الإدارةُ المجلسَ بأن تحقيق الفوائد المتوخاة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لا يخضع للتتبع على مستوى الكيان، وأن الفوائد المحققة تُبلغ مباشرة إلى مقر الأمم المتحدة لأغراض التجميع.

هاء - إدارة العمليات المنتشرة في أماكن مختلفة من العالم وإدارة المخاطر

٢٩ - واصل مجلس مراجعي الحسابات تقييم الطريقة التي تدير بها منظمات الأمم المتحدة العمليات المنتشرة في أماكن مختلفة من العالم وما يرتبط بذلك من مخاطر تتعلق بإنجاز أهداف تلك العمليات. ويرى المجلس أن هذه جوانب حاسمة في ضمان إنجاز الكيانات لولاياتها بنجاح.

إدارة العمليات المنتشرة في أماكن مختلفة من العالم

٣٠ - تواصل الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تطورها باعتبارها منظمات لامركزية، وبالتالي فهي ما زالت تواجه تحديات في مراقبة العمليات المنتشرة في أماكن مختلفة من العالم وتفعيل المساءلة فيها وضمان حسن إدارتها. وإذا كانت الكيانات تحرز تقدما في هذا المجال، فإن المجلس لا يزال يلمس الحاجة إلى تعزيز أطر الرقابة من أجل إدارة المخاطر في شتى مجالات العمل. فعلى سبيل المثال، تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إحراز تقدم جيد في تنفيذ عمليات تقييم مخاطر الغش، وهي بصدد إعداد تصميم متقن للتحديث الجديد لنظامها المركزي لتخطيط الموارد. وتستخدم المفوضية طائفة من المبادرات الجديدة لتطوير تقديمها للخدمات، بما في ذلك مبادرات من قبيل المساعدة النقدية، وإدارة أسطول

المركبات على الصعيد العالمي، والتسجيل البيومتري. ومع ذلك، لاحظ المجلس أنه يمكن بذل المزيد من الجهود لتقييم مدى نجاح هذه المبادرات، وتقييم مدى كفاءتها من حيث التكاليف بمزيد من الدقة. وفي نفس السياق، أيد المجلس الجهود التي تبذلها المفوضية للرفع من مصداقية البيانات المجمعة بشأن اللاجئين والأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية، وذلك باستخدام التحسينات المستجدة لنظم جمع البيانات. وبالإضافة إلى العناية أكثر بالرفع من مستوى الكفاءة والتركيز في عملية الميزنة، ستكون المفوضية أقدر على توجيه الموارد بمزيد من الكفاءة والفعالية.

٣١ - أما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فقد نفذ مبادرات للتغيير على نطاق أعماله بالمضي في تطوير عملية استرداد التكاليف كاملة ابتغاء الرفع من مستوى تقييم التكاليف المترتبة على أنشطة مشاريعه، واستخدام البيانات بما يفيد في تحسين اتخاذ القرارات. ولاحظ المجلس أن تنفيذ نظام أوموجا من شأنه أن يحسن البيانات دعما لتلك القرارات، إلا أن العملية الشاملة لتنفيذ استرداد التكاليف كاملة قد أُجِّلت إلى عام ٢٠١٨. وتبين أولى الإشارات المتعلقة بتنفيذ نظام أوموجا أن هذا النظام يعطي صورة أوضح عن العمليات الميدانية، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين مراقبة تلك العمليات وزيادة انضباطها، وهو ما سيفضي في النهاية إلى معالجة الشواغل التي كان المجلس قد أثارها فيما يتعلق بالنظم القديمة التي كانت لدى المكتب. وإذا كان المجلس قد لاحظ استمرار الالتزام بالإطار المتعلق بمشاركة الأطراف الخارجية، فإن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة يعترف بضرورة استعراض طرائق تفعيل هذا الإطار لضمان تلبيته احتياجات العمل على أحسن وجه، مع ضمان جعله إطارا مناسبا للانضباط.

٣٢ - وفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، كل مكتب ميداني مسؤول أمام المكتب الإقليمي الذي يتبع له، والمكاتب الإقليمية مسؤولة بدورها أمام المقر. ويقدم المديرون تعليقات إلى المركز في شكل معلومات مستكملة عن ضمان الجودة كل ثلاثة أشهر، وتستعرض الإدارة العليا تلك المعلومات على مستوى المكاتب الإقليمية. والترتيبات الحالية المتعلقة بالموافقة على الالتزامات المقترحة ليست بالقوة الكافية. ويمكن زيادة الفعالية في استخدام المنتدى الرفيع المستوى (لجنة قبول الالتزامات) الذي يسدي المشورة إلى المدير التنفيذي بشأن ما إذا كان ينبغي الموافقة على الالتزامات المقترحة، وذلك للنظر في مرحلة مبكرة في الالتزامات التي تنطوي على مخاطر كبرى لمكتب خدمات المشاريع. وفي هذه الحالة، تبين للمجلس أن بعض الاتفاقات القانونية وُقعت قبل صدور الإذن بالالتزامات الجديدة، رغم أن هذا لم يؤثر على تقييم المجلس لحسن تدبير الأموال أو تقييم استخدامها.

٣٣ - أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقام بعملية إعادة تنظيم داخلي، في المقر وعلى المستوى الإقليمي. ومن المبادرات التي اتخذها تنقيح نماذج تقديم الخدمات وإعادة تصميم أساليب العمل في جميع المكاتب. ونقلت بعض المهام، كالمهام المحاسبية والإدارية والتحليلية ومهام المعاملات التي كان يقوم بها مكتب إدارة الموارد المالية إلى المركز العالمي للخدمات المشتركة في كوالالمبور، فيما أنشئت مهام المشتريات العالمية، فيما يتعلق بفئات مختارة من المشتريات، في المركز ذاته.

٣٤ - واستحدث صندوق الأمم المتحدة للسكان نظاما خاصا به للبرمجة على الصعيد العالمي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لإدارة خطط العمل من أجل تبسيط رصدها، وبرنامجا حاسوبيا لتتبع الشحنات من أجل رصد المخزون، الذي يمثل نسبة كبيرة من مشتريات هذا الكيان. ولاحظ المجلس في هذه المجالات وجود بعض التحديات مثل عدم تطابق المعلومات وعدم إدراج المعلومات غير المالية في النظام. ومع ذلك، تظل تلك المبادرات بالغة الأهمية في الجهود التي تبذلها المنظمة في إدارة عملياتها المنتشرة في أماكن مختلفة من العالم. وعلاوة على ذلك، عمل الصندوق على إضفاء الطابع اللامركزي على عملياته فاحتاج إلى إعداد بيان جدوى لهذا الغرض، وإلى إصدار مبادئ توجيهية للمكاتب اللامركزية لتحديد ترتيبات عملها اللامركزي وتوضيحه. واحتاج أيضا إلى إدماج هيكل المكاتب اللامركزية في المكاتب القطرية.

٣٥ - وتقيم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) علاقات شراكات مع ٣٤ لجنة وطنية من أجل القيام بأنشطة الدعوة وحشد الموارد لليونيسيف. وتُنظّم العلاقة بين اللجان الوطنية (وهي منظمات غير حكومية مستقلة) واليونيسيف اتفاقات تعاون موقعة بين اليونيسيف وكل لجنة من اللجان الوطنية. والتوجيهات التي تعمل بها اللجان الوطنية فيما يتعلق بالاحتياطيات تتماشى واتفاقات التعاون بين اليونيسيف واللجان الوطنية، وتنص هذه لاتفاقات على أن تعتمد اللجان الوطنية في مجال الاحتياطيات سياسة منسجمة مع التشريعات الوطنية والنظم الأساسية للجان الوطنية، وأن تكون مستويات الاحتياطيات معقولة، وأن تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تحويل الأموال اللازمة لدعم أنشطة اليونيسيف وبرامجها.

٣٦ - ومع ذلك، لاحظ المجلس أن ١٠ لجان وطنية احتفظت بمستويات من الاحتياطيات (باستثناء الاحتياطيات القانونية والاحتياطيات غير القانونية المخصصة/المقيدة) تتجاوز ما هو منصوص عليه في سياسات الاحتياطيات الخاصة بكل منها[١١]، ويرى المجلس أن احتفاظ

(١١) تتجاوز ست لجان وطنية مستوى الاحتياطيات لأسباب تعتبرها اليونيسيف مقبولة.

اللجان الوطنية بمستويات احتياطيات تفوق الحدود المقررة يحرم اليونيسيف من الأموال اللازمة لبرامجها الخاصة بالأطفال.

الإدارة المركزية للمخاطر

٣٧ - الإدارة المركزية للمخاطر عملية منهجية تُحدَّد من خلالها المخاطر والفرص التي تؤثر على المنظمة وقدرتها على تحقيق أهدافها، وتُرتَّب أولويات تلك المخاطر والفرص وتُدار.

٣٨ - ولا يزال المجلس يعتبر الإدارة المركزية للمخاطر عملية أساسية للإدارة الاستراتيجية، مع الإشارة إلى أن كيانات الأمم المتحدة توجد في مراحل مختلفة من تنفيذ هذا النظام. فعلى سبيل المثال، وضع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نموذجا جديدا لإدارة المخاطر وخطة للإنجاز، رغم أن هذا لم يتم بعد تنفيذه بالكامل؛ في حين يحتاج صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى توثيق عمليته لتقييم المخاطر ووضع خطط للتقييم الشامل للمخاطر فيما يتعلق بالمخاطر الاستراتيجية ومخاطر الغش. وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج الصندوق إلى وضع منهجيات طويلة الأجل، ومعايير، ومصفوفات للمخاطر، وإطار زمني للتصدي للمخاطر المحددة. وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتجريب نهجها، وقد أعدت سجلات للمخاطر، لكنها ما زالت في طور وضع وحدات نموذجية للإبلاغ عن المخاطر. وتنفذ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والأونروا واليونيسيف الإدارة المركزية للمخاطر، ولكن ما زالت هناك تحديات قائمة. وقد أعدت المفوضية سجلات للمخاطر الاستراتيجية والمؤسسية، ولكن هذه السجلات تحتاج الآن إلى أن تكون أكثر اتساقا وأن تُستخدم للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات. وينبغي تحسين استخدام المكاتب القطرية للسجلات، مع تقاسم الممارسات الجيدة على نطاق أوسع.

٣٩ - أما بالنسبة لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، فقد تبين للمجلس أن الإدارة المركزية للمخاطر لم تكن فعالة، وفيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة المبلغ عنها في المجلد الأول، لاحظ المجلس أن إحراز التقدم قد تباطأ في الأمانة العامة للأمم المتحدة وأنه لا توجد خطة لإدماج الإدارة المركزية للمخاطر في المنظمة بجميع مكوناتها وفقا للتكليف الصادر عن الجمعية العامة. وقد أحرز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تقدما في وضع نظام شامل لإدارة المخاطر، حيث أتم دراسة استقصائية لعملياته الميدانية. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى إدماج سجلات المخاطر على مستوى الشعب والمكاتب الإقليمية وعلى المستوى القطري. وثمة حاجة أيضا إلى مزيد من العمل لكفالة الإبقاء على المخاطر وما يرتبط بها من تدابير التخفيف قيد الاستعراض المنتظم ابتغاء التحقق من استمرار أهميتها.

واو - الشركاء المنفذون

٤٠ - إن إدارة الشركاء المنفذين أمر حيوي في كيانات منظومة الأمم المتحدة لأن هؤلاء الشركاء جزء بالغ الأهمية من نموذج تقديم الخدمات لمعظم الكيانات، وذلك يعود أساسا لأسباب لوجستية أو جغرافية أو إدارية أو لأسباب أخرى. وفي إطار هذا الترتيب، تواجه الأمم المتحدة عددا من التحديات تختلف باختلاف عدد من العوامل، من قبيل طبيعة العمليات أو أنواع الشركاء، إذ يمكن أن يكون هؤلاء منظمات غير حكومية، أو حكومات، أو وكالات تابعة للأمم المتحدة. وقد أصبحت الإدارة السليمة لشؤون الشركاء المنفذين أكثر أهمية لأن الوكالات يتعين عليها أن تثبت لأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك مجالس إدارتها والدول الأعضاء والجهات المانحة، أن الأموال المتاحة تُستخدم في الأغراض التي رُصدت لها، وأن مخاطر الغش والخطأ متحكم فيها لتظل في حدها الأدنى، وأن الأموال تحقق النتائج المرجوة بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

تنفيذ أطر التحقق من الشركاء المنفذين

٤١ - خلال السنة قيد الاستعراض، لاحظ المجلس أن معظم الكيانات، مثل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، قد وضعت إجراءات سليمة لإدارة شؤون الشركاء المنفذين في جميع المراحل، بما في ذلك مراحل تقييم القدرات والانتقاء ورصد الأداء وتقييمه. ومع ذلك، فقد تبين للمجلس أن ثمة حاجة إلى إدخال بعض التحسينات في إدارة البرامج والمشاريع، وبخاصة في اختيار المشاريع التي ينجزها الشركاء المنفذون ورصدها وإغلاقها؛ كما تبين له أنه من الضروري تعميق النهج المنسق المتبع إزاء إطار التحويلات النقدية الذي استؤنف العمل به في عام ٢٠١٤ فيما بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. ففي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تبين للمجلس أن إعمال الإطار المنقح أصبح إلزاميا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في جميع المكاتب القطرية. وإذا كانت المكاتب القطرية قد أحرزت تقدما حقيقيا في سعيها إلى تنفيذ الإطار المنقح، فإن المجلس وقف على عدد من مواطن الضعف، مثل عدم إنجاز عمليات التقييم الكلي أو عدم إدراجها في عمليات استعراض إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتأخر في إعداد خطط التقييم الكلي أو عدم إعدادها بالمرة، والتأخر في تقديم المعلومات بشأن خطط الأنشطة الرامية إلى ضمان الجودة في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية أو تقديم معلومات ناقصة عن تلك الخطط.

٤٢ - أما فيما يتعلق باليونيسيف، فقد تبين للمجلس أن جميع المكاتب القطرية لديها خطط لضمان الجودة. ومع ذلك، ورغم أن اليونيسيف أبلغت عن إنجازات كبيرة في تنفيذ تلك الخطط في عام ٢٠١٥، فإن منطقة غرب ووسط أفريقيا، التي تلقت ٤٨٣ مليون دولار (٢٩ في المائة من التحويلات النقدية المباشرة إلى الشركاء المنفذين)، سجلت إنجازا غير مرض، حيث تم ٦٠ في المائة من الزيارات البرنامجية، وأُجري ٦٣ في المائة من الفحوص العشوائية، وأُنجز ٤٢ في المائة من عمليات مراجعة الحسابات التي كانت مقررة.

٤٣ - وبالإضافة إلى ذلك، تبين للمجلس أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة قد وضع إطارا شاملا ومتقن التصميم لضمان الجودة فيما يتعلق بالشركاء المنفذين، لكن هذا الإطار لم يُدمَج بالكامل حتى الآن. وعلى وجه الخصوص، يحتاج المكتب إلى تحسين الرقابة المركزية والقيام على صعيد المقر بمقارنة النتائج التي تحرزها مختلف الآليات القائمة لضمان الجودة للتثبت من بلوغ المستوى المقرر من ضمان الجودة في أنشطة الشركاء المنفذين.

الإغلاق المالي للمشاريع

٤٤ - لاحظ المجلس حالات تأخر متكررة في الإغلاق المالي للمشاريع في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بالمشاريع التي أغلقت من الناحية التشغيلية. وعلى سبيل المثال، فقد بلغ هذا التأخر في هيئة الأمم المتحدة للمرأة ١٢ شهرا اعتبارا من تاريخ إغلاق المشاريع من الناحية التشغيلية. وفيما يتعلق بالمشاريع التي أغلقت ماليا، وقف المجلس على مشاريع لم تُنجز بشأنها تقارير الإنجاز الموحدة النهائية ولم توضع لها قوائم مرجعية للإنجاز على النحو المطلوب بموجب القواعد التنظيمية. وتحد أوجه القصور هذه من قدرة الإدارة ومراجعي الحسابات على التحقق من نفقات المشاريع المغلقة.

إدارة النطاق لتحقيق الكفاءة من حيث التكلفة

٤٥ - لقد التزمت الإدارة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة باستعراض إطارها المتعلق بمشاركة الأطراف الخارجية والذي بدأ العمل به في عام ٢٠١٤، وذلك ابتغاء تحسين قابليته للتشغيل في علاقات التفاعل مع الشركاء الحكوميين. وعلاوة على ذلك، لمس المجلس أن ثمة مجالا أمام كيانات الأمم المتحدة لكي تحسِّن إدارة النطاق على نحو يمكن الشركاء المنفذين من تحقيق الكفاءة من حيث التكلفة، وقدم المجلس توصيات محددة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لكي تقوم على وجه التحديد بالتمحيص

في ما تحقق بعد مناقشاتها مع الشركاء المنفذين من أوجه الكفاءة من حيث التكلفة ولكي تتأكد من ذلك.

استخدام المعلومات

٤٦ - للمعلومات الجيدة أهمية حيوية في اتخاذ الإدارة للقرار السليم لدى الموافقة على مشروع معين وفي اختيار الشريك الذي سينجزه. وقد أعرب المجلس في تقريره الموجز السابق عن القلق من أن كيانات الأمم المتحدة التي تعمل في نفس المنطقة ويستعين عدد كبير منها بنفس الأطراف الثالثة ليس لها آلية رسمية لتبادل المعلومات بشأن أداء الشركاء. وعلى الرغم من أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق قد أحرزتا بعض التقدم في مجال التخطيط، ليس هناك من إلزام رسمي بتبادل المعلومات بشأن أداء الشركاء المنفذين. ولذلك لا يزال هذا الأمر من دواعي القلق.

زاي - حالات الغش وتدابير التوعية بها ومنع وقوعها

٤٧ - واصل المجلس استعراض مدى متانة نهج مكافحة الغش التي تتبعها كيانات الأمم المتحدة مستخدما في ذلك البيانات المقدمة من الإدارة (الجدول ٥). ويعمل المجلس أيضا مع مؤسسات الأمم المتحدة لكفالة الاتساق في النهج المتبع في تقديم التقارير. ولاحظ المجلس في هذا الصدد، على سبيل المثال، أن الفريق العامل المعني بإطار سياسات مكافحة الغش لم يأخذ في الاعتبار حتى الآن تعريف الغش المفترض وفق ما كان المجلس يتوقعه، وإنما أُبلغ ممثلو المجلس (لجنة عمليات مراجعة الحسابات) بأن الأمانة العامة ستعمل مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أجل التوصل إلى تعريف للغش المفترض بالتزامن مع مسعى الحصول على الموافقة من مكتب الشؤون القانونية على توجيه تسترشد به الأمانة العامة في سياستها المتعلقة بمكافحة الغش.

٤٨ - ويبين التحليل الوارد في الجدول أدناه أن عدد حالات الغش والغش المفترض التي أبلغت عنها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والأونروا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، زادت في عام ٢٠١٥ مقارنة عما كانت عليه في عام ٢٠١٤. بيد أن تكلفة حالات الغش المبلغ عنها للسنة قيد الاستعراض (٤,٦٤ ملايين دولار) تمثل ٠,٠١ في المائة من المصروفات الإجمالية التي أبلغت عنها الكيانات في عام ٢٠١٥ (٩٤٥ ٣٤ مليون دولار)، وهي نسبة ضئيلة في نظر مجلس

مراجعي الحسابات. ولذلك، يشاطر المجلس الرأي الذي أعربت عنه وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها (JIU/REP/2016/4)، حيث ترى الوحدة أن مستوى الغش الذي تبلغ عنه منظومة الأمم المتحدة منخفض انخفاضا غير عادي بالنظر إلى حجم عمليات منظومة الأمم المتحدة ودرجة تعقيدها والبيئة الشديدة المخاطر التي تجري فيها هذه العمليات، أي أن نقص الإبلاغ و/أو عدم اكتشاف الحالات في منظومة الأمم المتحدة يمكن أن يكون مشكلة كبيرة ومتكررة.

٤٩ - وإضافة إلى ذلك، لم يكن بمقدور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وصندوق الأمم المتحدة للسكان والأونروا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تقول هل نجحت أم لا في استرداد أي مبلغ من الخسائر الناجمة عن الغش؛ ولم تتمكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تحديد قيمة ما كلفته حالات الغش المبلغ عنها في بياناتها المالية. وهذا يعني أن الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها يتعين عليها أن تعزز الآليات القائمة للإبلاغ عن الغش ورصده.

٥٠ - ولاحظ المجلس أيضا أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والأمم المتحدة (المجلد الأول)، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (شعبة إدارة الاستثمارات)، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ليس لديها استراتيجيات كافية لتنفيذ تدابير مكافحة الغش رغم أن لديها سياسات لمكافحة الغش، وتجري دورات تدريبية للتوعية بالغش، ولديها آليات للإبلاغ والرصد. ويلاحظ المجلس أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتخذ مبادرات استباقية في تقييم مخاطر الغش وبرمجة دورات تدريبية لموظفيها.

٥١ - أما مركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وموئل الأمم المتحدة، وجامعة الأمم المتحدة، واليونيتار، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فقد تبين أنها تعتمد على مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إجراء التحقيقات المتعلقة بحالات الغش.

٥٢ - ولئن تبين أن لدى جميع الكيانات المشمولة بالاستعراض آليات للإبلاغ والرصد، فقد أشار المجلس إلى أن ١٢ من الكيانات[١٢] (٦٠ في المائة) لم تخصص موارد للتدابير

(١٢) عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومركز التجارة الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وموئل الأمم المتحدة، واليونيسيف، واليونيتار، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وجامعة الأمم المتحدة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

والأنشطة المتعلقة بمكافحة الغش. ويرى المجلس أن تخصيص الموارد للتدابير والأنشطة المتعلقة بمكافحة الغش يمكن أن يكون هو التعبير الصحيح عن التزام المنظمة بالتصدي للغش، وعن دعمها لسياسات مكافحة الغش وما يتصل بها من أنشطة مكافحة الغش. ويلاحظ المجلس أيضا أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تسترد مبالغ مالية ضئيلة نسبيا ممن يرتكبون الغش، وأن الكيانات نادرا ما تتخذ الإجراءات القانونية الكفيلة بجعل أجهزة إنفاذ القانون المحلية تقوم بالملاحقات القضائية اللازمة.

الجدول ٥

حالات الغش وتدابير التوعية بها ومنع وقوعها

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الكيان	عدد حالات الغش والغش المفترض		تكلفة حالات الغش	مجموع المصروفات	المبلغ المسترد من خسائر الغش	وجود سياسة للتصدي لحالات الغش	وجود برامج للتدريب والتوعية بالغش	وجود آلية للإبلاغ والرصد	تخصيص موارد لتدابير وأنشطة مكافحة الغش	وجود قدرات ووسائل للتحقيق في حالات الغش	وجود آلية للتعويض عن الأضرار والخسائر والأصول	وجود استراتيجية ملائمة
	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥							
لأمم المتحدة (المجلد الأول)	—	٢	لا ينطبق	٥ ٦١٣ ١٤٠	–	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	٥٢	٣٩	٣٣٨	٨ ٧٥٩ ١٥٩	غير مبلغ عنه	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
مركز التجارة الدولية	—	—	لا ينطبق	١٠٢ ٦٥٤	لا ينطبق	نعم	محدود (نظرا لمستوى المخاطر)	نعم	لا	نعم[أ]	نعم	نعم
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	—	—	لا ينطبق	٦٦ ٧٣٠	لا ينطبق	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٥٦	٧	٢ ٩٠٠	٥ ٠٥٧ ٤١٤	٥٦	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	—	٢	١٩	٥٥٩ ٧٠٣	لا ينطبق	نعم	نعم			نعم[أ]	لا	نعم
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٢٦	٩	١٢٠	٩٧٧ ٣٧٦	غير مبلغ عنه	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	١	١	٢٤٣	١٦٧ ٠٦٢	٣	نعم	لا	نعم	لا	نعم[أ]	لا	نعم
اليونيسيف	١٦	٣٨	٧٩٠	٥ ٠٩٥ ٦٤٩	٢٥	نعم	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	نعم
اليونيتار	—	—	لا ينطبق	٢٣ ٤٧٣	لا ينطبق	نعم	لا	نعم	لا	نعم[أ]	نعم	نعم
مفوضية شؤون اللاجئين	١٢	٦	٢٠٠	٣ ٢٧٨ ٨٧٢	–	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	—	—	–	٢ ٤٢٣ ٨٧٤	–	لا[ب]	نعم	نعم	لا	نعم	نعم	لا
المكتب المعني بالمخدرات والجريمة	١	١	–	٢٧٨ ٩١٩	١٨	نعم	لا	نعم	لا	نعم[أ]	نعم	لا

الكيان	عدد حالات الغش والغش المفترض ٢٠١٥	٢٠١٤	تكلفة حالات الغش ٢٠١٥	مجموع المصروفات ٢٠١٥	المبلغ المسترد من خسائر الغش ٢٠١٥	وجود سياسة للتصدي لحالات الغش	وجود برامج للتدريب والتوعية بالغش	وجود آلية للإبلاغ والرصد	تخصيص موارد لتدابير وأنشطة مكافحة الغش	وجود قدرات ووسائل للتحقيق في حالات الغش	وجود آلية للتعويض عن الأضرار والخسائر والأصول	وجود استراتيجية ملائمة
مكتب خدمات المشاريع	٤٧[ج]	٣٤[ج]	٣٢	٥٢٦ ٦٧١	٥	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
الأونروا	٤١	١١	غير مقدم	٧٧٥ ٣٣٣ ١	غير مبلغ عنه	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم
جامعة الأمم المتحدة	—	—	لا ينطبق	٦٣٢ ٧٤	لا ينطبق	نعم	نعم	نعم	لا	نعم[أ]	نعم	نعم
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	١٠	٤	غير مبلغ عنه	٩٧٤ ٣١٤	غير مبلغ عنه	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	—	—	لا ينطبق	٥٩٤ ٣٠	لا ينطبق	لا	لا	نعم		نعم[أ]	لا	لا
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	—	—	لا ينطبق	٠٥٩ ٨٠	لا ينطبق	نعم	نعم	نعم	لا	نعم[أ]	نعم	لا
الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين	—	—	لا ينطبق	٥٠٦ ٣٥	لا ينطبق	نعم	نعم	نعم	لا	نعم[أ]	نعم	لا
المجموع			٤ ٦٤٢	٠٩١ ٩٤٥ ٣٤	١٠٧							

المصدر: تقارير المجلس عن الكيانات كل على حدة.

(أ) كيان يستعين بمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

(ب) تتعلق بشعبة إدارة الاستثمارات فحسب.

(ج) بين ٨٢ و ٨٩ في المائة من الحالات تتعلق بالغش في التأمين الطبي.

حاء - إدارة الخدمات المؤسسية الرئيسية بطريقة فعالة من حيث التكلفة

٥٣ - واصل المجلس تسليط الضوء على أوجه القصور في مختلف الوظائف المؤسسية في جميع الكيانات التي شملتها عملية مراجعة الحسابات بغية تقديم توصيات واضحة وموضوعية تستند إلى أدلة وقابلة للتنفيذ وتضيف قيمة على صعيدي الإدارة والعمليات. ومن الوظائف المؤسسية التي تم استعراضها إدارة الموارد البشرية، وإدارة الأصول، وإدارة المشتريات والعقود، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة السفر، وإدارة الممتلكات العقارية، وهي وظائف بالغة الأهمية لتنفيذ أنشطة الكيانات المعنية بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

إدارة الموارد البشرية

تقييمات الأداء

٥٤ - إن تقييم أداء الموظفين[١٣] من أدوات الاتصال الحاسمة التي يمكن أن تستخدمها أي منظمة لأنها تكفل إبداء الآراء، وتعترف بالأداء الرفيع، وتحدد التوقعات لأداء المهام في المستقبل.

٥٥ - وقد وقف مجلس مراجعي الحسابات في عام ٢٠١٥ على حالات تأخر فيها تقييم الأداء أو لم يجر فيها التقييم أصلا في بعض الكيانات، الأمر الذي جعل من الصعب البت في مدى تلبية الاحتياجات وتحقيق الأهداف المحددة في التعاقدات. ففي الأمم المتحدة (المجلد الأول)، على سبيل المثال، تبين من استعراض المجلس لسجل أداء إدارة الموارد البشرية في منتصف الدورة لعام ٢٠١٥ أن لجنة الإدارة لا ترصد سوى الكيانات غير الميدانية الإحدى والأربعين والكيانات الميدانية التسعة والثلاثين التي توجد بها اتفاقات للإدارة العليا. ولا ترصد اللجنة الكيانات غير الميدانية العشرة والكيانات الميدانية الاثنتي عشر المتبقية. وعلى المنوال نفسه، لم تجر الأونروا تقييما لما عدده ١٥ من أصل ١٦ عقدا لفرادى الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين من مختلف الإدارات المعنية بالتوظيف في المقر بعمان، و ٥ عقود من أصل ١٥ عقدا لفرادى الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين من مختلف الإدارات المعنية بالتوظيف في مكتب الأردن الميداني. وأما في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فكانت هناك حالات تأخير في تقييم أصحاب عقود الخدمات[١٤] في بعض المكاتب القطرية.

---

(١٣) الموظفون المعينون لمدة محددة، وفرادى الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين وكذلك أصحاب عقود الخدمات.

(١٤) تشمل الموظفين المؤقتين والخبراء الاستشاريين.

٥٦ - ولوحظت أوجه من القصور في تقييم أداء الموظفين في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حيث لم توضع خطط الأداء، و لم يجر تقييم منتصف السنة ولا التقييم النهائي، أو أجريا بعد تأخيرات في بعض المكاتب القطرية التي زارها المجلس.

٥٧ - وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لم ينجز ٣٢ في المائة من الموظفين الذين شملهم الاستعراض، وعددهم ٢٦٢ موظفا في أربعة مكاتب قطرية، خطط أدائهم و لم يجر تقييم أدائهم في منتصف السنة. ويرى المجلس أن هذه المؤسسة ينبغي لها أن تفعل نظام إدارة الأداء وتطويره على مستوى المكاتب القطرية لضمان الوفاء بالمواعيد في إتمام المديرين لعمليات استعراض تقييمات منتصف السنة والتقييمات النهائية، وتوثيق هذه التقييمات والموافقة عليها.

المهام الأساسية التي يؤديها أصحاب عقود الخدمات والأمور المتعلقة بالشواغر

٥٨ - لاحظ المجلس استمرار الاستعانة بأصحاب عقود الخدمات في صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة للقيام بمهام الموظفين الأساسيين (من قبيل دعم العمليات، والمساعدة الإدارية والمالية) أو في أدوار مخصصة للأفراد الذين لهم صفة موظفي الأمم المتحدة. ويرى المجلس أن هاتين المؤسستين ينبغي لهما تعيين موظفين دائمين في هذه الوظائف تعزيزاً للقوة العاملة الداخلية وحفاظاً على الذاكرة المؤسسية.

٥٩ - وبخصوص الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، لاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن مجموع الوظائف من الفئة الفنية التي تظل شاغرة لأكثر من ستة أشهر في شعبة إدارة الاستثمارات يزيد على ٢٥ في المائة. فقد لاحظ المجلس مثلا أن وظيفة نائب المدير (المخاطر والامتثال) ظلت شاغرة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وأن وظيفة واحدة لموظف في مراقبة الامتثال تم إقرارها في عام ٢٠١٥ في قسم المخاطر والامتثال هي الأخرى لم يُوظف من يشغلها. ويرى المجلس أن شغور الوظائف في الرتب العليا لمدة طويلة قد يؤثر سلبا على أداء المؤسسة، ويمكن أن يؤدي إلى تركيز المسؤولية وإثقال كاهل الموظفين الفنيين الموجودين، وقد يمس بمبدأ الفصل بين المهام ويؤدي إلى ظهور أوجه من عدم الكفاءة.

٦٠ - وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم تقييم ٨٠ من أصل ١٠٤ من عقود الخدمات في أربعة من المكاتب القطرية الستة التي تمت زيارتها وذلك قبل انتهاء العقود بما يتراوح بين يومين و ٤٠ يوما، وهو ما يتعارض مع البند ٤-٣٩ من دليل مستخدم العقود الذي يقتضي إجراء هذا التقييم شهرين قبل انتهاء العقد.

إدارة القوة العاملة

٦١ - في إطار تحليل لإدارة القوة العاملة، قام المجلس بتقييم ما يلي: (أ) تخطيط القوة العاملة؛ و (ب) تفويضات السلطة؛ و (ج) إدارة الأداء، ووجد أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحقق مكاسب من حيث الكفاءة عن طريق زيادة الفعالية في نشر الموظفين واستخدامهم. ويلتزم هذا الكيان بتخفيض عدد الوظائف العادية والقوى العاملة التابعة لها بنسبة ٥ في المائة، ولكن يجب اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحديد تكاليف الموظفين المدرجة في فئة الدعم البرنامجي. ولاحظ المجلس أن تكاليف دعم البرامج قد ازدادت بنسبة ٢٣ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، في حين انخفضت مصروفات البرامج بنسبة ٥ في المائة.

٦٢ - وفي عام ٢٠١٤، قارن المجلس مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وأشارت بيانات المقارنة إلى ضرورة قيام المكتب باستعراض هيكل ملاك موظفيه وإبلاغ كبار المديرين بالنتائج. وينسق المكتب مع مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة ويجري تقييما لهياكل الرتب التي يعمل بها حاليا لمعالجة احتمالات حدوث ارتفاع في سلم الرتب، وتحقيق التوازن بين قدامى الموظفين والمبتدئين، إلى جانب احتياجات المنظمة من الموظفين حاليا والمهارات اللازمة في المستقبل.

٦٣ - أما بالنسبة للأمم المتحدة (المجلد الأول)، فقد أحرزت الإدارة تقدما محدودا في الاستجابة لتوصية المجلس السابقة بأن تضع استراتيجية متوسطة إلى طويلة الأجل للقوة العاملة الاستراتيجية وخططا تشغيلية للقوة العاملة، مسترشدة في ذلك باستعراض يُجرى لاستراتيجية المنظمة يقف على كل الفجوات القائمة من حيث الأعداد والرتب والمعارف والمهارات (A/69/5 (Vol. I)، الفقرة ١٦٤). ومن الضروري إدراك الحالات التي يجب فيها نقل الموظفين حسب ما يقتضيه العمل لتنفيذ تنقل الموظفين تنفيذا فعالا.

إدارة الأصول

٦٤ - خلال السنة موضوع الاستعراض، لاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن معظم كيانات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لديها نظم فعالة لإدارة الأصول تتعلق بإجراءات الحفاظ على الأصول وتسجيلها وتقييمها وشطبها، وهي نظم تعزز في جوهرها الإشراف على الأصول ومراقبتها.

٦٥ - بيد أن المجلس لاحظ مجالات تحتاج إلى التحسين فيما يتعلق بإدارة أصول بعض الكيانات على النحو المبين أدناه:

- في صندوق الأمم المتحدة للسكان، لاحظ المجلس أن المؤسسة لم تقم بتحديث الدليل الحالي للسياسات والإجراءات المتعلقة بالمخزون لإدماج إجراءات مناولة وإدارة المخزون المرتبطة بنظام الجرد المنشأ حديثا والمعروف باسم ''نظام تتبُّع الشحنات'' (Shipment Tracker). ويرى المجلس أنه من أجل تنفيذ أي نظام من النظم ينبغي التأكد من أن السياسات المرتبطة بها موائمة لها بحيث تتحقق الأهداف المتوخاة من تنفيذ هذه النظم.

- وجد المجلس مخزونات قليلة الاستعمال لدى اليونيسيف بحيث إنه، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بلغت القيمة المجمَّعة للمخزونات المحتفظ بها في مخزن شعبة الإمدادات بكوبنهاغن وفي مراكز التخزين في شنغهاي بالصين، وبنما، ودبي بالإمارات العربية المتحدة ما قدره ٥٨,٤٦ مليون دولار. ويساور المجلس القلق من أن يفضي تراكم المخزونات دون استعمالها لفترات طويلة إلى وقف تدفق الموارد.

- إضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس، في اليونيسيف، أن إجراءات الموافقة على شطب الأصول تستغرق وقتا أطول من الوقت الأمثل حيث إنه، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان هناك ١٨ بندا تبلغ قيمة طلباتها ٠,٦٩ مليون دولار كانت قد أحيلت إلى مجلس حصر الممتلكات فأوصى باتخاذ إجراء إضافي بشأنها ظلت في انتظار موافقة المراقب المالي لفترات تراوحت من شهر إلى ١١ شهرا. وينطوي هذا التأخير على خطر تناقص صلاحية الموجودات للتخزين وإمكانية التأثير في تنفيذ البرامج، إضافة إلى تكبد تكاليف تخزين إضافية عندما يحتفظ بالبنود لفترات طويلة.

- ولاحظ المجلس أن جامعة الأمم المتحدة لم تستعرض صلاحية ١٣٩ من الأصول (تم اقتناؤها بين عامي ١٩٨٢ و ٢٠١١) بقيمة متبقية صافيها ٠,٢٦ مليون دولار (بتكلفة أصلية قدرها ٢,٥٩ مليون دولار)، وهي أصول انتهت مدة صلاحيتها ولكنها ظلت قيد الاستخدام في يتناف مع شرط المعيار ١٧ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

إدارة المشتريات والعقود

٦٦ - يفترض أن أنشطة المشتريات والعقود تُدار بفعالية لأن إجراءاتها يلزم أن تكون تنافسية بما فيه الكفاية لضمان الوفورات المالية، وتحسين كمية البضائع والخدمات المستلمة و/أو نوعيتها، وتحسين إدارة المخاطر المرتبطة بشراء البضائع والخدمات.

٦٧ - وقد لاحظ المجلس أوجه القصور التالية أثناء استعراض أنشطة إدارة المشتريات والعقود على نطاق الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها:

- أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يتعين عليها أن تعجل بتعزيز عمليات الشراء التي يقوم بها الشركاء المنفذون، ومعنى هذا أنه من الضروري تحسين الرقابة المحلية والنظر في تحليل نسبة التكاليف إلى الفوائد التي تترتب على التأهيل المسبق للشركاء المنفذين ليضطلعوا بعمليات الشراء بأنفسهم بدلا من الشراء عن طريق المفوضية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك حالات تأخير في تسليم البضائع أو الأعمال وعدم فرض تعويضات نقدية في اليونيسيف[١٥]، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والأونروا. وعلى سبيل المثال، لاحظ المجلس في الأونروا (المكتب الميداني في غزة) حالات تأخير في تسليم البضائع والخدمات (٢,٦٩ مليون دولار) لفترات تتراوح بين ٣٠ يوما و ١١٠ أيام من تواريخ التسليم المنصوص عليها في العقود، ولكن لم تفرض أي تعويضات بقيمة نقدية على المورّدين لتأخرهم في عمليات التسليم.
- وشهدت الأونروا حالات إعفاء غير مبرر بشكل كاف تشمل مسائل مثل تقصير فترات المناقصات وعدم تحديد الاحتياجات من المشتريات في الوقت المناسب و/أو عدم إبلاغ النتائج إلى إدارات المشتريات واللوجستيات.
- وفي صندوق الأمم المتحدة للسكان، لاحظ المجلس أن أمر الشراء كان يتم إصداره بعد تسليم البضائع والخدمات، وهو ما يعني عمليا أن أمر الشراء لم يكن يستخدم بوصفه الصك الرئيسي للتعاقد والأداة التي على أساها تُرصد الأموال، على النحو المطلوب في إجراءات الشراء وإطار الرقابة الداخلية للصندوق.
- وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقف المجلس على ٨٤ حالة من حالات الازدواج بين ملفات المورّدين النشطين و ٣٣ حالة لمُورِّدين معتمَدين لديهم حسابات مصرفية بأرقام ومعلومات متشابهة، الأمر الذي ينطوي على خطر الخطأ في المورّدين الذين تُنجز معهم معاملات أو تُسدد لهم مدفوعات، وإن لم يتبين خلال مراجعة الحسابات أن حادثا من هذا القبيل قد وقع.

(١٥) أفاد المجلس في تقريره الموجز المقتضب السابق (A/70/322) أن اليونيسيف شهدت حالات تأخير في تسليم البضائع والخدمات على نطاق مكاتبها الميدانية.

- وفي الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، لاحظ المجلس أن الصندوق قرر في عام ٢٠١١ أن يتعامل مع اختيار المديرين الخارجيين باعتباره قرارا استثماريا لا باعتباره عملية شراء، وأن يكون لديه مبادئ توجيهية مستقلة لاختيار وتقييم مديري الصناديق الخارجية (مديرون لشؤون الاستثمار لهم سلطة التصرف). ولكن، حتى بعد مرور أكثر من أربع سنوات، لم يتم الانتهاء من وضع المبادئ التوجيهية، وبذلك تضيع على الصندوق فرص توظيف مديرين خارجيين أكثر كفاءة والتفاوض على أحكام وشروط ملاءمة لمصالح الصندوق.
- وفي الأمم المتحدة (المجلد الأول)، لاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن عمليات الشراء لا يُخطط لها دائما بحيث تؤدي إلى تحسين القيمة مقابل المال، الأمر الذي يعني أن العقود ليست دائما موضوع منافسة كافية أو خاضعة لإجراءات وافية لإدارة الأداء.
- وفيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، كشف استعراض المجلس للعقود الجارية حالات تأخير في عمليات التسليم بموجب عقود مختلفة لتوفير خدمات إدارة البرامج، وتوفير خدمات الهندسة المدنية والعمرانية، وفي تقديم الخبير الاستشاري للتقرير النهائي بموجب عقد لإجراء دراسة استقصائية على المواد الخطرة. ولم تتضمن أي من هذه العقود أحكاما بشأن تعويضات بقيمة نقدية نتيجة حالات التأخير المنسوبة إلى المتعاقدين.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٦٨ - واصل المجلس استعراض إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها نظرا إلى أن طائفة واسعة من الأنشطة التي تضطلع بها هذه الكيانات تعتمد على هذه التكنولوجيا. وحدد المجلس التطورات وأوجه القصور التي تحتاج إلى تدخل الإدارة على النحو المبين أدناه.

إدارة تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٦٩ - استعرض المجلس إدارة تكلفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كيانات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتحديد ما إذا كانت هناك مؤشرات قائمة لرصد تطورات تكاليف هذه التكنولوجيا، والعتبات المحددة التي تتيح للجنة المعتمدة استعراض مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتأكد من الاتجاه العام لاستثمارات تلك الكيانات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر تحليل إدارة تكاليف معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجدول ٦).

٧٠ - ولاحظ المجلس من البيانات التي قدمتها الإدارة أن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجامعة الأمم المتحدة، والأمم المتحدة (المجلد الأول) لديها المؤشرات التي تيسر رصد تطورات تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ففيما يتعلق بالأمم المتحدة (المجلد الأول)، يقوم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ببلورة فهم أفضل لتكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك من خلال تقديم تنبؤ منقح لفترة خمس سنوات على نطاق الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء. وسيشمل التنبؤ في عام ٢٠١٦ إدارة الدعم الميداني التي لم تكن مشمولة بالعملية في العام الماضي. وعموما، أحرزت الإدارة بعض التقدم الإيجابي منذ تقديم المجلس تقريره الأخير. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى التحسن وزيادة التعاون الذي شهدته علاقة العمل بين مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الدعم الميداني لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويكرر المجلس التأكيد على أهمية زيادة الوضوح في النفقات الفعلية وحالة أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة بأسرها، بما في ذلك عمليات حفظ السلام. فبدون هذه المعلومات لا يمكن للإدارة أن تضع افتراضات تخطيط قوية وتقديم خيارات مستنيرة تماما إلى الدول الأعضاء بشأن مواصلة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٧١ - ووجد المجلس أيضا أن موئل الأمم المتحدة، والأونروا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان لا تتوافر لديها المؤشرات اللازمة لرصد تطورات تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فعلى سبيل المثال، لم يضع صندوق الأمم المتحدة للسكان آلية أو عملية لمراكمة وحساب التكاليف المترتبة على وضع برامجيات/تطبيقات معدة داخليا. ونتيجة لذلك، لم يكن من الواضح ما إذا كانت التكاليف تستحق أن ترسمل بسبب عدم القدرة على تقييم ما إذا كانت دون العتبة.

٧٢ - ولاحظ المجلس كذلك أن معظم كيانات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها سجلت انخفاضا عاما في صافي القيم الدفترية لمعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من ٢٧٦,٨٧ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٢٦٥,٤٣ مليون دولار في عام ٢٠١٥. ويعزى الانخفاض في صافي القيم الدفترية في معظمه إلى تطورات الاستهلاك السنوي وعمليات التصرف خلال السنة.

٧٣ - ومع ذلك، لاحظ المجلس ارتفاعا عاما في صافي القيم الدفترية فيما يتعلق بالبرامجيات (الأصول غير الملموسة) من ٧٣,١٧ مليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٨٩,١٨ مليون دولار في عام ٢٠١٥.

٧٤ - وبالإضافة إلى ذلك، وجد المجلس أن معظم كيانات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها قد حددت العتبات، الأمر الذي مكن اللجان أو المجالس المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من استعراض مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تصل إلى حجم معين، والموافقة عليها. فعلى سبيل المثال، يشترط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أن تحصل جميع مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على موافقة لجان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصرف النظر عن التكلفة على الرغم من أن مستوى الموافقة يعتمد على حجم المشروع بحيث تتطلب المشاريع الكبيرة والكبيرة جدا موافقة مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بينما تتطلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم موافقة كل من مكتب إدارة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات وصاحب العمل.

الجدول ٦

تحليل تكاليف إدارة معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الكيان	هل من مؤشرات تُستخدم لرصد تطورات تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟ (مثال تكلفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل موظف)	العتبة المحددة التي يخضع أي مشروع يتجاوزها من مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاستعراض لجنة معنية وموافقتها	التكلفة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥	الإضافات	عمليات التصرف	صافي القيمة الدفترية	
						٢٠١٥	٢٠١٤
الأمم المتحدة (المجلد الأول)	نعم	نعم	١٥٩ ٥٨٤	١٤ ٤١٥	١٢ ٩٨٠	٥٣ ٠٥٩	٥٩ ٢٣٩
عمليات حفظ السلام	غير معروف	غير معروف	٣٧٠ ٨٠١	٤١ ٠٦٨	٤ ٧٦٠	١٢٠ ٨٢٠	١٢٥ ٢١٣
مركز التجارة الدولية	لا	لا	٧٧٧	٩٢	٣٦	١٦٦	١٧١
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	نعم	نعم	١١٩	٣٧	٣	٥٥	٢٦
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	نعم	نعم	٥٧ ٦٤٩	٧ ١٨٦	٥ ٠٣٤	٢٨ ٣٣٢	٢٧ ٠٥٠
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	لا	لا	١ ٧١٨	—	١٥٠	٢٤٩	٣٥٧
صندوق الأمم المتحدة للسكان	لا	نعم	١٨ ١٠٩	٢ ٢٣١	١ ٦٧٦	٧ ٥١٧	٧ ١٨٨
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	لا	لا	٧٧٧	٣٢٠	—	٣٩٦	١٨٤
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	غير معروف	غير معروف	١٧ ٦٩٧	٣ ٠٨٨	٢ ٦٦٦	٦ ٩٥٣	١٠ ٧٤٤
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	لا ينطبق	لا ينطبق	—	—	—	٣٣	٤٠

الكيان	هل من مؤشرات تُستخدم لرصد تطورات تكاليف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟ (مثال تكلفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكل موظف)	العتبة المحددة التي يخضع أي مشروع يتجاوزها من مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاستعراض لجنة معنية وموافقتها	التكلفة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥	الإضافات	عمليات التصرف	صافي القيمة الدفترية	
						٢٠١٥	٢٠١٤
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	لا	نعم	٢٥ ٦٥٤	١ ١٥١	١٦٨	١١ ٦٥٤	١٣ ٨٤٠
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	غير معروف	غير معروف	١ ٣٣٣	—	٣ ٤٥٢	٢٤٧	٥٢٩
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	لا	غير معروف[أ]	١ ١٤٦	١٢١	٤٢٥	٤٥٦	٩٢٤
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	لا ينطبق[أ]	نعم	—	١ ٨٠٣	٨٥٤	١٥ ٣٤٣	١٣ ٩٨٤
الأونروا	لا	نعم	٣٩ ٩٢٧	٣ ٧٤٧	٣٢١	١٠ ٤٢٦	٩ ١٩٦
جامعة الأمم المتحدة	نعم	نعم	٣ ٠٦٨	٢١٢	٨١	٥٦٢	٥٧٠
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	لا	نعم	٧ ٤٢٣	١ ٧٧١	٥١١	٣ ٤٧٨	٢ ٧٣٢
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	لا ينطبق	لا ينطبق	٢ ٣٢١	٢٨	٢ ٣٠٥	٣٦٥	٧٤٨
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	لا ينطبق	نعم	٧ ١٢٦	٦٠	—	١ ٨١٠	٢ ٣٤٩
الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين	لا ينطبق	نعم	٥ ٤٢٣	٣ ٠٤٥	—	٣ ٥٠٥	١ ٧٨٥
المجموع			٧٢٠ ٦٥٢	٨٠ ٣٧٥	٣٥ ٤٢٢	٢٦٥ ٤٢٦	٢٧٦ ٨٦٩

(أ) لم يُنجز أي عمل خاص أو نشاط كبير في ما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إدارة أمن المعلومات وخطط التعافي من الكوارث

٧٥ - أمن المعلومات أمر حيوي لحماية معلومات المنظمة من أي عمل غير مأذون به من أعمال الدخول أو الاستخدام أو التعطيل أو التدمير أو التعديل أو التفتيش أو التسجيل أو الإفصاح. وبالنظر إلى طبيعة عمليات كيانات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من حيث انتشارها على الصعيد العالمي، يرى المجلس أن هناك حاجة إلى تعزيز نظم أمن المعلومات للتخفيف من مخاطر إساءة استخدام المعلومات.

٧٦ - ومع ذلك، لاحظ المجلس أن ١٥٥ موظفا من البرنامج الإنمائي مسجلون لتلقي تدريب التوعية بأمن المعلومات، وأن فقط ٦٨ منهم أتموا التدريب بنجاح، الأمر الذي يعني في الواقع أن الموظفين الذين لم يستكملوا التدريب يزيدون من خطر سوء التعامل

مع المعلومات الحساسة، والاستخدام غير الآمن لنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و/أو قد يصبحون بسهولة ضحايا لهجمات محددة الأهداف.

٧٧ - ووجد المجلس أيضا أن الأونروا لم تشكل اللجنة التوجيهية للمعلومات والاتصالات وأن المسؤوليات الأمنية موزعة بين عدد من موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدلا من إسنادها إلى موظفين لأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو مركزي لتحقيق ما يلزم من التركيز في الاضطلاع بأنشطة برنامج أمن المعلومات.

٧٨ - وعلاوة على ذلك، لاحظ المجلس أن صندوق الأمم المتحدة للسكان لم يستعرض ١٣ سياسة من أصل ١٥ سياسة (منذ عام ٢٠١٢) عملا بمتطلبات سياسته الأمنية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يرى المجلس أنها مهمة للاضطلاع بالاستعراضات، لأن التغيرات التي تحصل في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كثيرا ما تثير الحاجة إلى إجراء استعراض منتظم لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية معالجة المخاطر المرتبطة بتلك التغيرات.

٧٩ - وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس أن صندوق الأمم المتحدة للسكان لم يوثق خطة التعافي من الكوارث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و لم يختبرها ليكفل تحديثها باستمرار. ويمكن لهذا الأمر أن يؤثر على استمرارية أعمال الصندوق لأن استمرارية النظم والتعافي السريع للبيانات في حالة الكوارث يتوقفان على خطط التعافي من الكوارث.

٨٠ - وعلاوة على ذلك، لاحظ المجلس أن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لم تحدد مكانا بعد لمواقع التعافي من الكوارث وأن مكان موقع التخزين الاحتياطي الخارجي للبيانات لم يتم نقله، الأمر الذي يعرض المحكمة إلى خطر فقدان معلومات قيمة في حالة وقوع كارثة.

استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٨١ - تحتاج المنظمات إلى استراتيجيات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحديد الرؤية المتعلقة بإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حيث تحديد التكاليف ومراقبتها، وتطوير الإدارة المناسبة لرأس المال البشري، واقتناء الأجهزة والبرامجيات بطريق سليمة، وإدارة الموردين المتصلين بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووضع استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر.

٨٢ - ومع ذلك، أشار المجلس إلى إحراز تقدم محدود في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، لم تضع الأونروا خطتها الاستراتيجية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي عرّض الوكالة لمخاطر فيما يتعلق ببناء قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المطلوبة

لدعم خططها الاستراتيجية والاستجابة للتحول التنظيمي في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتضمن الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٢٠١٢-٢٠١٥) عناصر أساسية مثل جدول زمني لتحقيق النتائج المتوقعة، أو مقاييس للنجاح، أو وصف للمخاطر الرئيسية ولكيفية التخفيف من وطأتها، الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم كفاية تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسبب عدم كفاية عمليات الرصد والتقييم لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المقررة.

إدارة السفر

٨٣ - أبرز المجلس في تقريره الموجز المقتضب السابق (A/70/322) أن هناك حاجة مستمرة لاستعراض الاحتياجات الفعلية إلى السفر الرسمي، وأن الكيانات ينبغي أن تتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز التخطيط لميزانية السفر الرسمي لكفالة توزيع الموارد والاستفادة منها على النحو الأمثل. وأشار المجلس كذلك إلى أن هناك حاجة إلى اتخاذ تلك الخطوات الفعالة لإنفاذ سياسة الشراء المسبق ورصد امتثالها، وأنه ينبغي، حيثما أمكن، تشجيع الموظفين والإدارة على استخدم تقنيان التداول عن بعد وتقنيات التداول بالفيديو.

٨٤ - وكشف استعراض المجلس للبيانات المقدمة من الإدارة أن كيانات الأمم المتحدة، إلى جانب الصناديق والبرامج، وضعت خلال السنة المشمولة بالاستعراض تدابير فعالة لتخفيض تكاليف السفر عن طريق استخدام أساليب بديلة مثل سياسات الشراء المسبق للتذاكر، فضلا عن التداول عن بعد والتداول بالفيديو.

٨٥ - ومع ذلك، وقف المجلس على بعض أوجه القصور التي تحتاج إلى إدخال تحسينات على النحو المبين أدناه:

- لم يكن لدى الأونروا سياسة للشراء المسبق للتذاكر لتوجّه وتبسط عمليات موافقة الإدارة، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى حجز معظم التذاكر قبل مواعيد السفر بفترة قصيرة. وفي اليونيسيف، أوصى المجلس بأن يستعرض الكيان مدى قابلية سياسته بشأن الحجز المسبق للتطبيق على الصعيد العالمي في ضوء التغيرات التي يشهدها قطاع السفر، وأن ينقح استراتيجياته تبعا لذلك لأن المجلس وجد أن شراء التذاكر قبل الموعد بـ ١٤ يوما لا يُطبق إلا في ٣٥ في المائة فقط من حجوزات السفر[١٦].

(١٦) أفادت إدارة اليونيسيف بأن التغييرات التي طرأت على إدارة تذاكر شركات الطيران في أمريكا الشمالية قد جعلت الحكمة التقليدية المتمثلة في الحجز المسبق للحصول على أسعار منخفضة غير ذات جدوى.

- وكذلك في اليونيسيف، وجد المجلس حالات تأخير في تخليص سلف السفر التي يأخذها الموظفون، الأمر الذي يحرم المنظمة من إمكانية التأكد من أن الشخص قام بالسفر على النحو المقرر (المدة/الجدول الزمني) وأن الغرض من السفر قد استوفي. فعلى سبيل المثال، كشفت ٩ من ١٠ عينات مختارة من حالات أذون سفر ذات تكاليف تتجاوز قيمتها ١ ٠٠٠ دولار عن تأخير في إقفال الرحلات تراوح بين ٣١ إلى ١٧٠ يوما.

إدارة الأملاك

٨٦ - استخدم المجلس البيانات المقدمة من الإدارة لاستعراض أنشطة إدارة الأملاك في كيانات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج بغية تقييم ما يلي: وجود استراتيجية لإدارة الأصول خاصة بالمباني تتضمن أنشطة صيانة مقررة مستمرة؛ واستراتيجيات مستخدمة لتغطية تكاليف الصيانة والتحسين (إحدى طرق تنظيم أنشطة الصيانة)؛ ووجود نظام مخزونات كفؤ لإدارة أصول الأملاك.

٨٧ - ولاحظ المجلس أن معظم كيانات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج ليس لديها استراتيجية لإدارة الأصول خاصة بالمباني وتتضمن صيانة مستمرة مقررة. وأظهر تحليل المجلس أن الكيانات التي قامت بوضع استراتيجية لإدارة الأصول تتضمن خطة للاستثمار في الصيانة تقتصر على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وجامعة الأمم المتحدة. ولاحظ المجلس أيضا أن الأمانة العامة تحرز تقدما في جمع البيانات التي تمكنها من وضع استراتيجية لإدارة الأملاك بالرغم من أن المبادرات ما زالت في مرحلة مبكرة.

٨٨ - ولاحظ المجلس أن الأونروا وصندوق الأمم المتحدة للسكان لديهما صناديق احتياطية بينما لا توجد لدى كيانات الأمم المتحدة الأخرى والصناديق والبرامج الأخرى استراتيجيات محددة يمكن أن تمكنها من تغطية تكاليف الصيانة والتحسينات.

٨٩ - وإضافة إلى ذلك، لاحظ المجلس أن معظم كيانات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج لديها نظم كافية لإدارة المخزونات تمكنها من الإدارة الفعالة لأصول الأملاك.

٩٠ - وفيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة المبلَّغ عنها في المجلد الأول، شرعت الأمانة العامة في استحداث نهج أكثر استراتيجية لإدارة أملاكها على الصعيد العالمي. ومن بين المبادرات التي أطلقت مؤخراً إجراء الاستعراض الاستراتيجي للمرافق؛ وتنفيذ وحدة إدارة الأملاك في

نظام أوموجا؛ واستحداث مفهوم أماكن العمل المرنة في نيويورك؛ ووضع مبادئ توجيهية لإدارة مشاريع التشييد. والتحدي الماثل الآن هو ضمان أن يؤدي هذا إلى تحسين الأداء والكفاءة. ويشكل استمرار عدم وجود استراتيجية عالمية متفق عليها وموثقة للأملاك العالمية وغياب نقاط مرجعية رئيسية للأداء وانعدام البيانات بشأن معدلات الإشغال ثغرات كبرى ينبغي تداركها لكفالة توزيع الأملاك العقارية وتحديد تكوينها وحجمها بطريقة صحيحة.

طاء - التحول في أساليب العمل

٩١ - ما فتئت الأمم المتحدة تضطلع بمشاريع تحويل أسلوب تسيير الأعمال، التي تعد قوى دافعة حيوية نحو تحديث المنظمة والحفاظ على أهميتها. وواصل المجلس تقديم تقارير منفصلة عن المشاريع الرئيسية من قبيل المخطط العام لتجديد مباني المقر والنظام المركزي لتخطيط الموارد (أوموجا).

٩٢ - ولاحظ المجلس أن تنفيذ الحل الجديد الذي تعتمده الأمانة العامة والمتمثل في النظام المركزي لتخطيط الموارد (أوموجا)، على نطاق أكثر من ٠٠٠ ٣٣ موظف في ٤٠٠ موقع يمثل إنجازاً هاماً بالنظر إلى ما ينطوي عليه المشروع من تعقيدات وصعوبة بدايته. ولا يزال نظام أوموجا أساسيا لنجاح الإصلاح وتحديث إدارة الأمم المتحدة، وله القدرة على توليد مزايا ذات بال للمنظمة والدول الأعضاء. ومن المعتاد أن تواجه العمليات الأساسية لتطبيق النظام مشاكل كبرى؛ وتعمل الأمانة العامة جاهدة على معالجة عدد كبير من مشاكل التنفيذ. وفي الوقت نفسه يرى المجلس أن وحدات تسيير الأعمال وفريق المشروع بحاجة إلى العمل معا بصورة بناءة لحل هذه المشاكل. ويتعين على الإدارة أيضا أن تثبت أن بإمكانها التحكم في تزايد تكاليف المشروع وتحقيق الفوائد المالية والمتعلقة بتقديم الخدمات التي وعدت بها، من أجل تقديم دراسة جدوى قابلة للتطبيق تبرر قيام الدول الأعضاء بالمزيد من الاستثمارات لتنفيذ المشروع بكامل نطاقه.

٩٣ - وبعد حوالي ١٤ سنة و ٢,٣ بليون دولار من الاستثمارات، أصبح المخطط العام لتجديد مباني المقر الذي يهدف إلى تجديد وتحديث مجمع المقر بنيويورك في مرحلته النهائية. فجميع إجراءات الشراء الرئيسية انتهت، وأعمال التشييد الرئيسية أُنجزت، والأعمال المتبقية هي قيد التنفيذ، والإقفال الإداري للعقود المنجزة متواصل. لقد حدثت تجاوزات كبيرة في التكلفة والوقت طوال مدة المشروع، ولكن ينبغي للإدارة إتمام الأنشطة المتبقية في حدود الميزانية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ومن المرجح أن يتم الإنجاز النهائي والإغلاق الإداري في عام ٢٠١٧. والإدارة بحاجة إلى إدارة المخاطر المتبقية المحدقة بالمشروع والحفاظ على ضوابط إدارة المشروع لكفالة إنجازه بسلاسة ضمن الجدول الزمني الحالي

والميزانية الحالية. وعلى وجه الخصوص، يتعين على الإدارة أن تكفل وضع خطط صيانة ذات مصداقية للحفاظ على القيمة الكاملة للمجمع المجدد، وإيلاء الأولوية للجهود الرامية إلى تحقيق الفوائد الكاملة المتأتية من الاستثمارات الكبيرة التي تقوم بها الدول الأعضاء.

٩٤ - وفيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة المبلَّغ عنها في المجلد الأول، وقف المجلس على ما يدل على وجود التزام قوي بالإصلاح، في ظل التقدم الكبير المحرز في تنفيذ مبادرات موجهة مركزيا، من قبيل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا، واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي والاستراتيجيات والنهج المنقحة في إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعملية الشراء، والموارد البشرية والممتلكات. وكثيرا ما كانت هذه المبادرات صعبة في البداية، ومتأخرة عن موعدها ومتجاوزة للميزانية، وتطلبت تدخلا كبيرا من الإدارة العليا للعودة إلى المسار الصحيح. وتوجد حاليا فرصة للاستفادة من النظم الجديدة والقدرات التي توفرها لتحويل الأمانة العامة إلى مسار أكثر حداثة وفعالية من حيث التكلفة في إدارة سير الأعمال. وما زالت الأمانة العامة بحاجة إلى إيجاد المهارات والقدرات والمنهجيات اللازمة للاستفادة على أفضل وجه من النظم والأدوات الجديدة، بما في ذلك وضع خط أساس للأداء التشغيلي الحالي واعتماد منهجية رسمية للتحسين المستمر.

٩٥ - نفذت الأونروا نظاما جديدا للتخطيط المركزي للموارد بدأ العمل به في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، لاحظ المجلس أنه حتى آذار/مارس ٢٠١٦، لم تكن الوكالة قد وضعت بعد خطة لتحقيق الفوائد التي تعد عاملا حاسما في توجيه الإدارة لرصد الفوائد المحددة وضمان تحقق الفرص المرجوة من المشروع على المستوى الأمثل.

٩٦ - وفي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يمثل نظام أوموجا تحولا رئيسيا في تسيير الأعمال، وهناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به من أجل ترسيخ عمليات جديدة في إطار ثقافة المؤسسة لضمان تحقيق المنافع التشغيلية التي يوفرها النظام واستخدام البيانات المحسَّنة لدعم صنع القرار.

٩٧ - وقام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بنشر النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد، وهو المكتب الوحيد للأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تمشيا مع خطته المنقحة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. ورغم أن هذا النظام بدأ تنفيذه بنجاح في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تبين للمجلس أن استعراض النظام ومخاطر الغش لم يجر إلا بعد النشر. وقد واجه المكتب بعض المسائل الأولية فيما يتعلق باكتمال بيانات البائعين والمتعاقدين، الأمر الذي أدى إلى رفض المصارف لمدفوعات تقدر بنحو ٢,٢ مليون دولار. وأوصى المجلس في تقريره

السابق بأن يحصل المكتب على تحقق خارجي مستقل من جودة تنفيذ النظام؛ واستعان المكتب بخبير استشاري خارجي ولكن ذلك لم يتم إلا بعد تنفيذ النظام.

٩٨ - وقام المكتب بتحديد الوفورات المتوقعة من تشغيل نظام المكتب الوحيد للأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ بيد أنه قد يواجه بعض الصعوبات في التحديد الكمي الكامل لفوائد النظام؛ ولوحظت حالة مماثلة لذلك في الأونروا. وبينما خلص المكتب إلى أنه سيوفر ١,٥ مليون دولار سنويا إذا تبنى حلوله الخاصة، فقد تجعل نوعية المعالم القائمة وبيانات الأنشطة من الصعب قياس الفائدة الكاملة للنظام الجديد كميا من واقع التكاليف الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، بينما قدمت النظم القائمة معلومات إدارية مفصلة، لم يكن المكتب في وقت مراجعة المجلس للحسابات قد حدد الاحتياجات الكاملة للمستخدمين فيما يتعلق بالمعلومات الواردة من نظامه الجديد.

ثالثا - حالة تنفيذ التوصيات السابقة

٩٩ - واصل المجلس تقديم توصيات بشأن مراجعة الحسابات تسعى بدرجة كبيرة إلى معالجة أوجه الضعف أو المشاكل التي حددتها عمليات مراجعة الحسابات. وبناء على ذلك، يتابع المجلس التوصيات الصادرة في تقاريره السابقة ليتأكد من أن المنظمة المعنية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتنفيذ التوصيات أو أن بإمكانها، عند الاقتضاء، تبرير سبب عدم تنفيذ بعض التوصيات أو عدم قبولها.

١٠٠ - وفي الفترة قيد الاستعراض، لخص المجلس في مرفق بكل تقرير حالة تنفيذ المنظمة المعنية لتوصيات المجلس للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويرد في المرفق الثالث لهذا التقرير جدول يلخِّص حالة تنفيذ التوصيات من جانب جميع المنظمات.

١٠١ - ومن مجموع التوصيات المقدَّمة في عام ٢٠١٤، وعددها ٥١٥ توصية (حتى حزيران/يونيه ٢٠١٤ لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام)، نُفذت بالكامل ٢١٠ توصيات (٤١ في المائة). ويمثل هذا انخفاضاً في معدل التنفيذ مقارنة بالسنة السابقة التي نُفذ فيها بالكامل ٤٩,٦ في المائة من التوصيات السابقة. وبالنسبة لبقية التوصيات، فإن حالة التنفيذ هي كما يلي:

- ٢١٧ توصية كانت قيد التنفيذ (٤٢ في المائة)
- لم تنفَّذ ٤٢ توصية (٨ في المائة)
- ٢٠ توصية تجاوزتها الأحداث (٤ في المائة)

- ١٧ توصية كررت (٣ في المائة)
- ٩ توصيات أغلقت (٢ في المائة)

١٠٢ - وأظهر تحليل المجلس أن معدل التوصيات غير المنفذة زاد مقارنة بالفترة السابقة. وتتفاوت أسباب تصاعد اتجاه عدم تنفيذ التوصيات، وتم إيرادها في التقارير الفردية ولكنها تشمل عوامل مثل الحاجة إلى تغيير السياسات أو استحداث ضوابط داخل النظم. ويكرر المجلس الدروس الهامة التالية التي استخلصتها الإدارة عند تنفيذ التوصيات:

- ضرورة قيام الإدارة بإنشاء آلية أو وظيفة مكرسة للمتابعة، وذلك بإسناد المسؤولية المحددة عن تنفيذ جميع التوصيات المقدَّمة إلى الشُّعب المعنية، وتحميلها المسؤولية عن القيام بذلك في إطار زمني محدد مسبقاً.
- ضرورة أن تتولى الإدارة بقدر أكبر زمام تنفيذ التوصيات على نحو فعال من أجل معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل التي حددها المجلس.

رابعا - شكر وتقدير

١٠٣ - يود المجلس أن يعرب عن تقديره لما أبدته الأمانة العامة للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من تعاون ومساعدة لموظفيه.

(توقيع) موسى جمعة أسد
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
في جمهورية تترانيا المتحدة
رئيس مجلس مراجعي الحسابات

(توقيع) السير أمياس سي. إ. مورس
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات
في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

(توقيع) ساشي كانت شارما
المراقب المالي والمراجع العام للحسابات في الهند

المرفق الأول

المنظمات

المنظمة	مراجعي الحسابات الرئيسي
الأمم المتحدة (المجلد الأول)	المملكة المتحدة
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	الهند
مركز التجارة الدولية	المملكة المتحدة
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	جمهورية تترانيا المتحدة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	جمهورية تترانيا المتحدة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	جمهورية تترانيا المتحدة
صندوق الأمم المتحدة للسكان	جمهورية تترانيا المتحدة
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	جمهورية تترانيا المتحدة
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	الهند
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	المملكة المتحدة
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	المملكة المتحدة
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	الهند
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	المملكة المتحدة
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	المملكة المتحدة
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)	جمهورية تترانيا المتحدة
جامعة الأمم المتحدة	الهند
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	جمهورية تترانيا المتحدة
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	جمهورية تترانيا المتحدة
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	جمهورية تترانيا المتحدة
الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين	جمهورية تترانيا المتحدة

المرفق الثاني

شرح الأنواع المختلفة لآراء مراجعي الحسابات

	معدل		
غير معدل/غير متحفظ	متحفظ	سلبي	الامتناع عن إبداء الرأي
الرأي غير المعدل يعني أن البيانات المالية للجهة التي روجعت حساباتها قد أعدت، من جميع جوانبها الجوهرية، وفقا للإطار الواجب التطبيق للإبلاغ المالي، أي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي اعتمدتها الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.	الرأي المتحفظ يعني أن مراجع الحسابات، الذي حصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة، يخلص إلى أنه وردت في البيانات المالية أخطاء تشكل، منفردةً أو في مجملها، أخطاء جوهرية، لكنها ليست شائعة؛ أو أن مراجع الحسابات لم يتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة ليبني رأيه بشأن مجالات محددة على أساسها، لكنه يخلص إلى أن الآثار المحتمل أن تلحق بالبيانات المالية من جراء أخطاء لم تكتشف، إن وجدت، يمكن أن تكون جوهرية ولكنها ليست شائعة. ولذلك، فإن مراجع الحسابات يعرب عن رأيه في العرض النزيه للبيانات المالية، ولكن مع الاستثناء الوحيد للمجال الذي لم يحصل بشأنه على أدلة تدقيق مناسبة.	الرأي السلبي يعني أن الأخطاء الواردة في البيانات المالية هي، منفردة أو في مجملها، أخطاء جوهرية وشائعة وذلك استنادا إلى أدلة تدقيق كافية ومناسبة.	يصدر بيان بالامتناع عن إبداء الرأي عندما لا يتمكن مراجع الحسابات من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة يبني على أساسها رأيه، وذلك عادة بسبب تضييق نطاق المراجعة، ويخلص إلى أن الآثار المحتمل أن تلحق بالبيانات المالية من جراء أخطاء لم تكتشف، إن وجدت، يمكن أن تكون جوهرية وشائعة. ويصدر أيضاً بيان بالامتناع عن إبداء الرأي عندما يخلص مراجع الحسابات، في حالات نادرة للغاية تنطوي على حالات متعددة لعدم التيقن، إلى أنه على الرغم من حصوله على أدلة تدقيق مناسبة وكافية بشأن كل وجه من أوجه عدم التيقن على حدة، فإن من غير الممكن تكوين رأي بشأن البيانات المالية نتيجة التفاعلات المحتملة بين أوجه عدم التيقن وأثرها المجمع المحتمل على البيانات المالية.

ملاحظة: ”التنبيه إلى مسألة في البيانات المالية **Emphasis of matter**“ يلفت انتباه المستعملين إلى مسألة معروضة أو مفصح عنها في التقرير المالي، تعتبر في رأي مراجع الحسابات ذات أهمية تجعلها أساسية لفهم المستعملين للتقرير المالي. ”التنبيه إلى مسألة أخرى **Other matter**“ هو لفت الانتباه إلى أي مسألة أخرى لها أهميتها في فهم المستعملين لمراجعة الحسابات أو لمسؤوليات مراجع الحسابات أو تقرير مراجعة الحسابات.

المرفق الثالث

حالة تنفيذ التوصيات المتبقية السابقة

المنظمة	عدد التوصيات	المنفذة بالكامل	قيد التنفيذ	غير منفذة	تجاوزها الأحداث	مكررة	ألغاها المجلس
الأمم المتحدة (المجلد الأول)	٦٣	٦	٢٢	٣٢	١	–	٢
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام	٦٣	٣٣	٢٥	٢	٣	–	–
مركز التجارة الدولية	١٨	١٠	٤		١	–	٣
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية	١٦	١٢	٣	–	١	–	–
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣١	١٥	٧	٢	–	٧	–
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	١٤	٤	٩	–	–	١	–
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٢٠	١٤	٦	–	–	–	–
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	٢٠	١٦	٣	–	–	١	–
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	٢٣	٩	١٤	–	–	–	–
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث	١٣	٢	١٠	١	–	–	–
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٣٤	٦	٢٥	–	٣	–	–
الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة	١٢	٣	٧	٢	–	–	–
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٧	٦	١١	١	٧	–	٢
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٤٣	٢٢	١٨	١	–	–	٢
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)	٧١	٢٥	٣٧	١	١	٧	–
جامعة الأمم المتحدة	١٤	١٠	٤	–	–	–	–
هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	١٩	٦	١٢	–	–	١	–
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	٧	٥	–	–	٢	–	–
المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة	٧	٦	–	–	١	–	–
الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	٥١٥	٢١٠	٢١٧	٤٢	٢٠	١٧	٩
النسبة المئوية	١٠٠	٤١	٤٢	٨	٤	٣	٢
المجموع (٢٠١٤)	٥٢٦	٢٦١	٢٠٦	٢٩	٢٣	٢	٥
النسبة المئوية (٢٠١٤)	١٠٠	٤٩,٦	٣٩,٣	٥,٥	٤,٤	٠,٤	١,٠

المصدر: تقارير المجلس لعام ٢٠١٥.

ملاحظة: لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة دورة مالية سنوية تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه، وبالتالي فإن الأرقام المبلَّغ عنها تتعلق بما قدم من توصيات حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.